SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.22 NO. 1 2023
DOI: 10.51984/JOHS.V22I1.2661

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

النخيل وتمورها في متصرفية فزان بين الضرائب العثمانية والاقتصاد الحرفي والمأثور الاجتماعي من خلال عينة وثائقية جديدة (1842-1875م)

هدى عبدالرحمن العلام

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

يركز هذه البحث على تحليل نقطتين أساسيتين : أولهما الضرائب العثمانية المالية والعشرية المفروضة على أشجار النخيل وتمورها في أقضية متصرفية فزان خلال العهد العثماني الثاني، وتحديداً بين عامي 1842 و1875م. وثانيهما يختص بأهمية هذه الشجرة المباركة وإنتاجها في الاقتصاد الحرفي لأهالي متصرفية فزان ودخولها في مأثورهم الاجتماعي . وذلك حسبما تحصلنا عليه من وثائق أرشيفية تخص السلطة العثمانية في متصرفية فزان عامة، وبعض أقضيتها خاصة. فضلاً عن وثائق أخرى محلية خاصة ببعض رجالات فزان الميسورين مالياً ممن كانوا يشترون تمور أقضية متصرفية فزان من السلطة العثمانية فيها. فمجمل تلك العينة الوثائقية غير المنشورة تُسَلِّطُ الضوء على هذه الضرائب في مجمل أقضية متصرفية فزان بما احتوته من معلومات قيّمة تقتضي إماطة اللثام عنها ومناقشتها وتحليلها ومقارنتها ، والاستفادة مما ورد فيها قدر الإمكان. ومحاولة مقاربتها مع مدونات الرحالة الأجانب إبان الفترة قيد البحث بما احتوته من معلومات مصدرية هامةً لِلتَعَرُّفِ على وصفهم لنخيل أقضية فزان وأنواع تمورها وجودتها والضرائب المفروضة عليه ، ووقعها على الأهالي ، وعلاقات الأخيرين مع السلطة العثمانية ومأموريها بخصوص ضرائبها عليه ؛ لأجل اكتمال الرؤية التحليلية حول هذا الموضوع قدر المستطاع ؛ نظراً لعدم وجود دراسات سابقة متخصصة في الموضوع إلا من بعض الإشارات المرجعية المقتضبة. فلعل الكشف عن مضمون تلك المادة المصدرية الجديدة ودراستها طبقاً للمنهج التاريخي التحليلي قد تحمل الجديد والأصالة المنشودة في قسمي هذا البحث وما يمكن التوصل إليه من نتائج أصيلة في خاتمته .

الكلمات المفتاحية:

الضرائب
فزان
الاقتصاد الحرفي
الماثور الاجتماعي
النخيل

Palms and their dates in the Fezzan Mutasarrifiya between Ottoman taxes, artisanal economy and social influence through a new documentary sample(1842-1875)

Huda Abdul Rahman Allam Waheedah

Department of History , Cologe of Arts, University of Sebha,Libya.

ABSTRACT

This research focuses on the analysis of two main points: first, the Ottoman fiscal taxes on palm trees and their passage into Fezzan district during the Second Ottoman Era, specifically between 1842 and 1875. The second is concerned with the importance of this blessed tree and its production in the artisanal economy of the citizens in Fezzan and its impact on their social property. As we have obtained from the Ottoman Authority's public and private archival documents, as well as other local documents of some of Fezzan's financially well-off men who were buying dates from the Ottoman in power at the time, the overall of this unpublished documentary sample highlights these taxes as a whole and brings to light the valuable information they contained, requiring that they be detected, discussed, analysed and compared, and, to the extent possible, utilized. Attempting to approach foreign travellers' blogs during the period in question with the important source information they contained to identify their description of the palm trees of the Fezzan district, the types of dates, their

Keywords:

Taxes
Fezzan
Artisan Economy
Social influence
Palms

*Corresponding author:
E-mail addresses: Hud.Ohadda@sebhau.edu.ly

Article History : Received 15 February 2023 - Received in revised form 29 June 2023 - Accepted 30 June 2023

quality and taxes imposed on them, their impact on the people, and the connection between the latter with the Ottoman Authority and its commanders regarding its taxes, in order to complete the analytical vision on this subject as far as possible; As there are only a few brief references to previous studies specializing in the topic.

The disclosure and examination of the content of that new source material in accordance with the historical analytical approach may provide the new and authentic nature of the sections of this research and the possible original outcome of its conclusion.

المقدمة

يختص هذا البحث الموسوم بالنخيل وتمورها في متصرفية فزان بمناقشة نقطتين جوهريتين : أولهما الضرائب العثمانية المالية المفروضة على أشجار النخيل في أقضية متصرفية فزان إبان العهد العثماني الثاني وخلال سنوات محددة منه بين عامي 1842 و1875م، فضلاً عن الضرائب العَيْنِيّة العشرية المفروضة على إنتاج النخيل السنوي من التمور في كامل أقضية المتصرفية. ويكمن سبب التحديد المُسْبَقِ لتلك السنوات لما شهده العهد العثماني الثاني من تنظيم إداري جديد؛ لإحكام سيطرته المباشرة على كامل تراب متصرفية فزان وتحصيل الضرائب السنوية المفروضة على النخيل تحديداً، والمتراكمة منها لسنوات سابقة، ووفقاً لسنوات الوثائق الجديدة المُتَحَصَّلِ عليها قبل ضم غات للمجال الترابي الطرابلسي.

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية التي سيناقشها البحث فترتبط ارتباطاً جوهرياً بأهمية هذه الشجرة المباركة وإنتاجها في الاقتصاد الحرفي لأهالي متصرفية فزان ودخولها في مأثورهم الاجتماعي. وقبل هذا ذاك كان كتابُ اللهِ عز وجل مصدراً ودليلاً وافياً لأهمية هذه الشجرة المباركة الإلهيّة المنظر وإنتاجها المُشَبّه بالرزق والجنة وإحياء البلاد بقوله تعالى﴿**وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ۝ رِزْقاً لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً كَذَلِكَ الْخُرُوجُ**﴾[1]. وعلى ذلك نقول أن أهمية مصطلح كلمة "النخيل" موضوع بحثنا، قد وردت مفردةً بين نخلةٍ وجمعاً مُعَرَّفاً بين "النخلِ والنخيلِ" وجَمْعاً غير مُعَرَّفٍ مثل "نخيل" و"نخلاً" في عشرين آية في ستة عشر سورة من القرآن الكريم[2]؛ للتأكيد على أهمية هذه الشجرة المباركة وإنتاجها.

وعلاوة على ما سبق فإن النخيل وتمورها المتنوعة تُشَكِّلُ عنصراً اقتصادياً هاماً وموروثُاً اجتماعياً عريقاً مَيّز متصرفية فزان على مدار تاريخها الوطني ، وبخاصة السنوات المحددة لهذا البحث بين عامي 1842 و1875م حسبما تحصلنا عليه من وثائق أرشيفية عامة تخص السلطة العثمانية وبعض أقضية متصرفية فزان كحال قضائي الشرقية[3] والقطرون[4]. وأخرى محلية خاصة بالأهالي ذوي العلاقة بها. فمجمل تلك العينة الوثائقية تُسَلِّطُ الضوء على هذه الضرائب المالية والعينية العشرية في مجمل أقضية متصرفية فزان بما احتوته من معلومات قيّمة تقتضي إماطة اللثام عنها ومناقشتها وتحليلها ومقارنتها والاستفادة مما ورد فيها قدر الإمكان .

وبالنظرة العامة لما شكلته ضرائب السلطة العثمانية المالية على أشجار نخيل متصرفية فزان وضرائب الأعشار العينية على تمورها من أهمية وفقاً لمجموعتي الوثائق الأرشيفية العامة ضمن ملفي فزان والضرائب المُصَنَفَيْنِ في أرشيف المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بمدينة طرابلس، فإن موضوع البحث لم يكن هيّنا بل بدأ مشروعاً لجمع مادته الوثائقية منذ عام 2009م، غير أنها لم تكن مكتملة لعدة ظروف مجتمعة بين فهرسة الأرشيف وإغلاقه وغيرها من المصاعب الأخرى الخاصة المُعِيقَةِ للباحثة. ورغم حصولنا على عينة وثائقية باللغتين العربية والعثمانية عام 2012م بيد أن نقصها وعمومية مادتها المختصرة جعلت البحث مشروعاً، إلى أن تمكنت في أواخر شهر نوفمبر 2021م من تحصيل بعض الوثائق الهامة الجديدة من الأرشيف المذكور رغم ما صاحبها من عيوب البتر في بعض أسطرها الداخلية وثناياها، إلا أن مادتها المصدرية كانت في غاية الأهمية. فضلاً عن مصاعب أخرى صاحبت تصوير بعض تلك الوثائق تكمن في عدم تكامل تصويرها مما أدى إلى بتر الكلمة الأخيرة في سطورها واستمرار المشكلة رغم سعينا لمحاولة تلافيها ومعالجتها. وبالإصرار تمكنا من سد بعض تلك النواقص التي لا تقلل من أهمية محتوى وثائقها.

فضلاً عن عينة من الوثائق الخاصة ورثها بعض أحفاد رجالات فزان الميسورين – منهم الشيخ عبدالحفيظ السنوسي الغزالي(رحمه الله) بسوكنة الذي سلمني نسخة منها مشكوراً عام 2009م- وكانوا يشترون تمور الميري من كامل أقضية متصرفية فزان بمضابط رسمية مختومة من السلطة المحلية ومجلسها في مرزق؛ لكي نتمكن من مقارنة الضرائب المفروضة على نخيل أقضية لواء فزان، وكذلك أعشار تمورها في المجمل ومقاربتها، والتَعَرُّف على فروق الأعداد وتصنيف أقضية فزان من حيث امتلاكها لأكبر عدد من أشجار النخيل ومعدل إنتاج التمور فيها وجودتها وأسعارها. وفوق هذا وذاك ينبغي لنا أن لا نغفل عن محتوى مدونات الرحالة الأجانب الذين زاروا فزان بعاصمتها مرزق خلال السنوات قيد البحث، وتَرَحّلُوا بين فيافيها. ونخص منهم من الإنجليز : جيمس ريتشاردسون، ومن الألمان: موريتس فون بويرمان وغيرهارد رولفس وجوستاف ناختيجال. فمدوناتهم هي نصوص مصدرية هامة لِلتَعَرُّفِ على وصفهم لنخيل أقضية فزان وأنواعه وجودة تموره والضرائب المفروضة عليه، ووقعها على الأهالي وعلاقات الأخيرين مع السلطة ومأمورياها بخصوص ضرائبها عليه بالتزامن مع تاريخ الوثائق الجديدة في الفترة قيد البحث؛ لأجل أن تكتمل الرؤية قدر المستطاع. وما بقي من نواقص سنحاول تدعيمهما بما ورد من إشارات عامة في بعض المصادر والمراجع التاريخية فضلاً عن مقاربتنا التاريخية لأحداثها انطلاقاً من عدم وجود **دراسات سابقة متخصصة في الموضوع**.

تتمحور إشكالية هذا البحث بالتساؤل حول استمرارية وضع الضرائب العثمانية على أشجار النخيل وتمورها في متصرفية فزان أم وُجِدَ تغييرٌ خلال السنوات المحددة قيد البحث؟ وما هي القِيمة التي شكلتها النخيل وتمورها في الاقتصاد الحرفي لأهالي فزان ومأثورهم الاجتماعي؟

إن أهمية شجرة النخيل وتمورها وقيمتها المنقطعة النظير انطلاقاً من مبدأ ديننا الحنيف وسنة نبينا محمد ﷺ، وتوارث أهالي متصرفية فزان لها بل وسعيهم لشرائها وتملُّكها تجعلنا نفترض ألا يمكن أن يكون إدراك السلطة العثمانية لقيمة هذه الشجرة المباركة وكثرتها في ربوع أقضية فزان وجودة إنتاجها واعتماد الأهالي عليها كمصدر لثروتهم سبباً في تثبيت التقسيم الإداري لأقضية متصرفية فزان خلال العهد العثماني الثاني بين عامي 1842 و1875م لتسهيل أخذ الضرائب المُعَجَّلَةِ والمُؤَجَّلَةِ منها سابقاً؟

إن الخوض في هذا البحث - وفقا إلى المادة المصدرية الوثائقية

ومدونات الرحالة الأوروبيين - يُحَتم علينا الإجابة على عدة تساؤلات : نستفتحها بالتساؤل حول ما تتيحه لنا محتوى الوثائق المُتَحَصَّلِ عليها من مقاربة تاريخية لوضع الضرائب المفروضة على أشجار النخيل وعددها وكميات أكيالها في كامل أقضية متصرفية فزان حتى عام 1875م ومقارنتها مع محتوى مدونات الرحالة الأوروبيين؟ وهل استمرت أقضية فزان بذات التقسيم العددي والاسمى قبل فترة التحديثات الإدارية وبعدها عامي 1863-1865م أم أنها تغيرت تبعاً لذلك؟ وهل كان للتعاطي مع الضرائب المفروضة على النخيل وتمورها دوراً في التأثير على التغيير الإداري لأقضية متصرفية فزان؟ وما هي أفضل أنوع التمور فيها؟ وهل كان تعامل السلطة العثمانية مختلفاً مع الأهالي وفقاً لدفعهم الضرائب المفروضة عليهم حسب إمكاناتهم الاقتصادية ومعدل جنيهم لتمور نخيلهم؟ أم أن ذلك لم يكن مطلقاً؟ وهل وُجِد تغييرٌ في وضع الضرائب المالية والعينية وفقا لتلك العينة الوثائقية؟ أم أنها استمرت متقاربة؟ وكيف كانت ملكية النخيل وتناقلها بالإرث؟

كما نتساءل عن ماهية الاقتصاد الحرفي القائم على شجرة النخيل وتمورها في متصرفية فزان؟ وكيف كانت قيمتها لأهالي المتصرفية؟ وكذلك ماهية وضع هذه الشجرة المباركة وتمورها في المأثور الاجتماعي المحلي المتوارث من منطلق مباركتها في القرآن الكريم؟

وعلى ذلك فإن هدفنا المنشود من خوض هذا البحث والتعمّق في مسارات عيناته الوثائقية يكمن في دراسة الضرائب المفروضة على النخيل وتمورها باعتبارها موروثاً اقتصادياً واجتماعياً هاماً لأهالي متصرفية فزان وتحليلها. وعليه كان البحثُ محوراً لضرائب السلطة العثمانية المالية والعشرية السنوية والمتراكمة على النخيل وتمورها ودخولها في الاقتصاد الحرفي والمأثور الاجتماعي للأهالي في متصرفية فزان. وكل ذلك يصب في **أهمية دراسة هذا البحث** الذي شحت فيه الدراسات المحلية إلا من إشارات مقتضبة هنا وهناك ، فلعل الكشف عن مضمون هذه الوثائق التاريخية الجديدة وإعادة قراءة بعض الوثائق التاريخية المنشورة سابقاً مع مدونات الرحالة الأجانب المعاصرين لها طبقاً **للمنهج التاريخي التحليلي** قد تحمل الجديد والأصالة المرجوة من هذا البحث.**وعلي ذلك سنقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين كالآتي :-**

- **الضرائب العثمانية على النخيل وتمورها في متصرفية فزان بين عامي 1842 و1875م.**
- **الاقتصاد الحرفي للنخيل وتمورها لأهالي متصرفية فزان ودخولها في مأثورهم الاجتماعي.**

وعلى ذلك نشرع في تحليل نقطتي هذا البحث :-

أولاً-الضرائب العثمانية على النخيل وتمورها في متصرفية فزان بين عامي 1842 و1875م.

يكمن التحديد التاريخي للسنوات المبينة أعلاه للضرائب العثمانية المفروضة على أشجار النخيل وتمورها في متصرفية فزان لما وجد خلالها من تنظيم إداري جديد كانت محصلته ؛ إحكام السيطرة المباشرة على كامل تراب متصرفية فزان وتحصيل الضرائب السنوية المفروضة عليها ومن ضمنها الضرائب المتراكمة منها سابقاً على أقضية متصرفية فزان والتي هي جزء لا يتجزأ من ولاية طرابلس الغرب. وعليه فإنها لم تكن هَيِّنة إذا ترتبت عنها عدة مشاكل كان في مقدمتها مشكلة الديون الضريبية المتراكمة التي سعت السلطة العثمانية إلى حلها جذرياً بفرض ضرائب مقدرة مقدما بمبالغ مقطوعة في بداية كل سنة مالية مع بداية شهر مارس في اجتماع يحضره مشائخ القبائل في مركز القضاء حيث يتم تسديد المبالغ المتبقية وتتم التسويات السابقة. والتي على أساسها يُثَبّت المشائخ في مراكزهم بمنحهم البدل والبرانس بعد دفعهم مبلغاً يسمى "التقدمة" ويتم في نفس الاجتماع تقدير المبالغ المطلوبة عن السنة الجديدة وتُقَيّد في السجلات المالية. كما تُثَبَّتُ الحسابات المتبقية والحسابات الجديدة بختم المشائخ ويسجلون تقريرا يتعهدون فيه بتسديد ما عليهم من مستحقات في وقتها وذلك بصيغة تكاد تكون ثابتة في جميع التقارير مع فارق المكان والزمان والأرقام[5].

وعلى ذلك نقول أن مقطوع الضرائب المفروضة على أقضية فزان كانت عامة وشاملة لجميع الضرائب المالية المفروضة أشجار النخيل بل وأضيفت لها الضرائب المتراكمة سابقاً وتوقفت؛ إما بسبب الجفاف وعجز الأهالي عن دفعها أو توفير المبلغ الضريبي المطلوب الذي تعهدوا بدفعه عن طريق تعهدات شيوخهم، فتحوَّل المبلغ بناء على ذلك إلى دين يسجل عليهم قد يتناقص أحيانا بتسديد أجزاء منه، أو بسبب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقود[6] ، أو بسبب تأخر امتداد السلطة العثمانية المباشرة على القضاء وأحيانا لأسباب أخرى نجهلها. ولعل أبرز الأمثلة عن عجز الأهالي عن الدفع قد شاهدها الرحالة جيمس ريتشاردسون مبكرا ونقلها لنا في معاناة أهالي مرزق وعجزهم عن دفع الضرائب المفروضة عليهم في مارس 1846م . وإن هذا العجز كان متلاحقاً في السنوات السابقة لدرجة ان نائب القنصل الإنجليزي في مرزق قاقاليوفي استطاع منذ قرابة عشرين شهراً خلت إقراض أهالي مرزق المبلغ المطلوب منهم؛ لأجل دفع الضرائب للسلطة[7]. كما لاحظ ريتشاردسون غضب الأهالي في قضاء سبها على رجالات السلطة العثمانية المطالبين بإصرار تقديم الضرائب لهم لدرجة أن الأهالي أصبحوا عاجزين عن توفير ما يأكلونه عدا التمر[8]. ويبدو أن هذا العجز كان أحد أسباب تراكم الضرائب غير المدفوعة المرجحة منذ بداية العهد العثماني أو الضم العثماني لفزان عام 1842م.

وما يمكننا قوله أن الديون الضريبية المتراكمة على أقضية متصرفية فزان مثلث إحدى المشاكل التي ابتليت بها السلطة العثمانية إبان العهد العثماني الثاني. وعلى ذلك فإن مقطوع الديون الضريبية المطلوبة على أقضية فزان المتضمنة للمطلوب على أشجار النخيل باعتبارها أساس الثروة الاقتصادية فيها، كانت بياناتها الهامة الواردة في الوثيقة غير المنشورة المعنونة بـ:"**بيان توزيع مقطوع سنة 1272هـ (الموافق 1855-1856م)...على اوطان قايمقامية فزان قضاء بقضاء كما سياتي بيان الجملة اسفله...وان نُعَرَّفوا دولتكم باصل مقطوع القايمقامية قضاء بقضاء صار معلوم عبيدانكم فانه نُعَرَّفوا به دولتكم انه قد صار توزيع اصل المقطوع على الاوطان في السنة المرقومة (على) البصر والبصيرة وباقتضاء نظرنا ... فكان جملة اصل المقطوع على البلدان سنة الحال... وما اضيف اليه من الجايزة القديمة ومالزم ضمه معاش نايب بموجب ارادة سنية. فكان العدد جملة وتفصيلا ستة ماية الف قرش واربعة وثمانون ومایة قرش وربع فقط ولاجل اعلام حضرت ولي النعم بصورة حال ذالك صارت هذه المضبطة بمجلس مرزق وقدمت الى اعتابكم الكريمة والى لحضرت من له الامر افندم 18 صفر 1273هـ(اكتوبر 1856م)**"[9].

واستخلاصاً لما سبق نقول أن بيان مقطوع الضرائب العددي المُفَصّل في

الوثيقة السابقة عن سنة 1272هـ/ 1855م على أوطان قائمقامية فزان الثلاثةعشر قضاء بقضاء بالقرش العثماني قد تم توزيعه بواسطة مجلس مرزق بموجب مضبطة رسمية مؤرخة في 18صفر 1273هـ/ أكتوبر1856م، وبتوقيع قائمقام مرزق مصطفى أفندي ومشائخ مجلسها المحلي وأعضائه وأختامهم[10]. وقد قمنا بتنظيم بيانات المبالغ الضريبية المطلوبة عن كل قضاء ومقطوع الدين السابق وفقاً للقيمة الأكبر المطلوبة من كل قضاء كمؤشرٍ على كثرة أشجار النخيل فيها، وليس وفقا للترتيب الوارد في الوثيقة والذي يبدأ من العاصمة مرزق ، وعليه نظمنا المحتوى في الجدول الآتي :-

جدول رقم (1) قيمة الضرائب السنوية بما فيها المفروضة على أشجار النخيل المثمر والديون الضريبية على أقضية فزان الثلاثة عشر في 18 صفر 1273هـ /الموافق أكتوبر1856م وفقا لقيمة الأموال المطلوبة من كل قضاء على حدا.

مسمى مقطوع الضريبة	أسماء أقضية قائمقامية فزان												المجموع
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
	الشاطئ	سوكنة	الشرقية	الحفرة	الوادي الشرقي	سبها	سمنو	مرزق	الوادي الغربي	وادي عتبة	زلة	القطرون	غدوة	13 قضاء في قائمقامية فزان
أصل المقطوع سنة 1272هـ/ 1855م	90000	88520	70000	62750	62750	60750	58500	56000	50000	36000	20000	14500	2050	671820
ديون سابقة تحت اسم (أصل جايزة قديمة)	1400	1600	600	600	600	600	600	---	600	500	150	150	100	7500
ديون سابقة تحت اسم (مالزم ضمه الآن عن مقابلة معاش بموجب إرادة سنية)	450	450	350	350	350	300	350	----	1000	900	100	100	81	4781
المجموع	91850	90570	70950	63700	63700	61650	59450	56000	51600	37400	20250	14750	2231	684101 قرشاً عثمانياً
المجموع الكامل لأقضية فزان الثلاثة عشر	671820 من أصل المقطوع السنوي للضرائب السنوية على أقضية فزان				7500 قرشا ديون سابقة تحت اسم (أصل جائزة قديمة)			4781 قرشا ديون سابقة تحت اسم (ما لزم ضمه الآن عن مقابلة معا بموجب إرادة سنية)			المجموع الكامل للضرائب على اقضية فزان 684101 قرشاً عثمانياً			

يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه المنظم لمفردات الوثيقة ما يلي :-

1- إن التقسيم الإداري لفزان وهي جزء لا يتجزأ من إيالة طرابلس الغرب، يوضح أنها كانت معروفة إدارياً باسم قائمقامية فزان عامي1842-1865م ومقسمة إلى ثلاثة عشر قضاء تبدأ من أقصى الشمال إلى الجنوب بـ:سوكنة(الجفرة)[11]. -زلة[12]. -الشاطئ[13]. -سمنو(وادي البوانيس)[14]. -سبها[15]. -مرزق(العاصمة)[16]. –الشرقية[17]. -الحفرة[18]. -غدوة[19]. -الوادي الشرقي[20]. -الوادي الغربي[21]. -وادي عتبة[22]. -القطرون[23]. وبالرغم من الوضوح الذي حملته لنا بيانات الوثيقة المفردة في الجدول أعلاه في أسماء أقضية قائمقامية فزان، فإننا نصطدم بإشكالية الخلط وعدم ثبات مسميات أقضية قائمقامية فزان الإدارية لدى المصادر المساندة المدونة من قبل الرحالة الأجانب أمثال ريتشاردسون وهو في مرزق أوائل عام 1846م – بقوله أن فزان تنقسم إدارياً إلى اثني عشر قضاء ضمن خمس مناطق رئيسية[24]. كما يتضح من مجمل ما أورده ريتشاردسون أنه ضم سوكنة وزلة ضمن الجفرة ، وأظهر قضاء الفقها بدل غدوة. ولكن مع ذلك نطمئن للتقارب بينه وبين محتوى الوثيقة المصدر المؤكدة لأسماء أقضية فزان وأعدادها. وإن فزان المعروفة الآن بالقائمقامية ستعرف لاحقاً منذ عام 1865م بـلواء أو متصرفية فزان الذي يرأسه متصرف ضمن أربع متصرفيات رئيسية تتكون منها ولاية طرابلس الغرب. تبعاً للتقسيمات الإدارية الناتجة عن التنظيمات الإصلاحية العثمانية منذ ذلك العام إلى نهاية العهد العثماني الثاني.

2- يتضح من ترتيبنا للجدول حسب قيمة أموال الضريبة السنوية العامة المطلوبة بما فيها المطلوب على النخيل من كل قضاء على حِدا ، أن أكبر قيمة مطلوبة كما هي مبينة في الجدول للأقضية من رقم 1 إلى رقم 13 دلالة على أعداد أشجار نخيلها وجودة تمورها. وعليه كان ترتيب الأقضية وفقاً لهذه الأهمية على هذا النحو : الشاطئ- سوكنة- الشرقية- الحفرة- الوادي الشرقي- سبها– سمنو- مرزق- الوادي الغربي- وادي عتبة- زلة – القطرون- غدوة. ومن ثم كانت أكبر المبالغ مطلوبة من أقضية : الشاطئ ثم سوكنة ثم الشرقية ثم الحفرة ثم الوادي الشرقي وفي المرتبة السادسة كان قضاء سبها ويليه قضاء سمنو وفي المرتبة الثامنة كان قضاء مرزق العاصمة . أما أقل المبالغ فكانت من قضاء غدوة. والسؤال : هل استمر أداء الضريبة على هذا الشأن لاحقا واستمر معه ثبات ترتيب الأقضية أم أنه أختلف عنه؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

3- تضمن الجدول المنظم لمحتويات الوثيقة مشكلة الديون الضريبية المتراكمة بما فيها المتراكم عن أشجار النخيل وتمورها المشار إليها سابقا. وقد كان بعض تلك الديون الضريبية المتراكمة تحت مُسَمَّى المقطوع المؤجل تحت اسم "أصل جائزة قديمة" من الأقضية الثلاثة عشر بلغ نحو 7500 قرشاً عثمانياً. وبعضها الآخر تحت مُسَمَّى "مالزم ضمه الآن عن مقابلة معاش بموجب إرادة سنية" من الأقضية الثلاثة عشر بلغ نحو 4781 قرشاً عثمانياً. وبناءً على ما سبق فإن إجمالي الدين المقطوع المطلوب من أقضية فزان الثلاثة عشر بلغ خلال عام واحد هو 1272هـ/1855م مبلغ (7500 + 4781 = 12281 قرشاً).

4- بلغت قيمة الضرائب المالية السنوية المطلوبة عام 1272هـ/1855م من جميع أقضية فزان الثلاثة عشر نحو 671.820 قرشاً عثمانياً. في حين بلغ إجمالي الديون الضريبية لهذا العام المذكور سابقاً قيمة 12281 قرشاً عثمانياً . وبناء على ذلك كان إجمالي الضرائب المالية المفروضة على كامل أقضية فزان الثلاثة عشر في ذلك العام بين السنوي الجديد والدين المقطوع هو (671820+12281=) 684.101 قرشاً عثمانياً فهل استمرت هذه القيمة المالية الضريبية في العقود اللاحقة قيد البحث أم لا؟

وبالانتقال إلى عدد أكيال التمور (الميري) المعروفة بالضرائب العشرية العينية في جميع أقضية فزان ، فتوضحها لنا الوثيقة الخاصة غير المنشورة المحتوية على عدد أكيال تمور الميري بالكيل الاسلامبولي أوالاستانبولي[25]، وما يقابله بكيل القفيز[26]، والتي اشتراها أحد أعيان سوكنه وتجارها المعروفين وهو الحاج محمد السنوسي أفندي من أعيان سوكنة وتجارها والوارث أيضاً لعضوية والده التاجر السنوسي الغزالي في مجلس القائمقامية في مرزق . فحسب رسالة قائمقام فزان مصطفى باشا في عام 1275هـ/ 1858م يبلغ فيها :**"كافت**[27] **مستلزمين تمور الميري في سنة 1274هـ ... من القضوات**[28] **المرقومين اعلاه كل قضاء وما فيه انه لما صارت الدلالة على بيع تمور الميري صارت المزايدة وباق على حامله الحاج محمد السنوسي افندي بناء على ذالك حين يكون معلوم جملتكم انكم تسلموا اليه جملت**[29] **ذالك من غير زيادة ولا نقصان لانه سلم ثمنه لصندوق اموال القايمقامية كما انه اخذ في ذالك سند ويكون قدر المستلم له ستماية وثلاثة وثلاثين قفيز عنهن خمسة الاف واربعة وستين كيلة اسلامبولي بعد اخراج تمر بعاير البوستة من سمنو ومن غدوة ولاجل اعلامكم جملتكم حررنا هذا اليكم في 12 محرم 1275هـ (1858- 1859م) قايمقام فزان"**[30]. وفيما يلي نسوق ما حملته بقية بيانات الوثيقة غير المنشورة من أكيال تمور الميري في أقضية فزان المُبَيَّنَةِ فيها باثني عشر قضاء بقضاء بالكيل الاستانبولي والقفيز بالجدول التالي.

جدول رقم (2) يوضح عدد أكيال تمور الميري بالكيل الاستانبولي وبالقفيز في أقضية فزان عام 1275هـ/ 1858م حسب ترتيبنا لها بأكبر كميات أكيال تمور الميري من كل قضاء على حدا :-

أقضية فزان	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
	الحفرة	سمنو	الشرقية	غدوة	وادي عتبة	الوادي الشرقي	مرزق	سبها	الوادي الغربي	الشاطئ	سوكنة	القطرون	12 قضاء
كيل استانبولي تمر	1608	632	600	600	560	440	408	320	320	120	104	72	5784 كيل استانبولي
كيل تمر بالقفيز	201	79	75	75	70	55	51	40	40	15	13	9	723 قفيز
يخرج (يطرح) ثمر بعاير البوستة من سمنو وسوكنة													5784 480_ 5304 723 60 _ 663
يخرج ثمر بعاير بوسنة مرزق													5304 240_ 5064 663 30_ 633 _
المجموع الكلي هو 5064 كيل تمر استانبولي يعادل 633 كيل تمر قفيز													

يتضح من الجدول رقم (2) المبين أعلاه ما يلي:

1- نقصان عدد أقضية فزان من ثلاثة عشر إلى اثني عشر باختفاء قضاء زلة وهي مشكلة مصاحبة لهذا التنظيم المشار إليه سابقاً وفقاً لما أورده ريتشاردسون بوجود 12 قضاء فقط منها قضاء الجفرة المرجح لضمه لقضائي زلة وسوكنة. فضلا عما أشار إليه الرحالين رولفس1865م وناختيجال1869م بأن قضاء زلة هو من ضمن الأقضية التابعة لفزان سابقاً. وباعتبارنا نسير وفقا للترتيب التاريخي عليه سنحاول الاجابة على هذا التساؤل في سبب اختفاء قضاء زلة من أقضية فزان المفروضة عليها ضرائب النخيل وتمورها؟

2- يتضح من الجدول أن أكبر أكيال تمور الميري الدالة على كثر أشجار النخيل المثمرة في القضاء الواحد في فزان كانت في قضاء الحفرة بـ(201 قفيزا) الوارد في المرتبة الأولى حسب تصنيفنا للجدول أعلاه وجاء ترتيب الأقضية إثره حسب أكيال تمور الميري تنازليا بدءا من: سمنو(79 قفيزا)– ثم غدوة والشرقية(75 قفيزا لكل واحد منهما على حدا)- ثم وادي عتبة (70 قفيزا)- ثم الوادي الشرقي(55 قفيزا)- ثم مرزق (51 قفيزا)– ثم سبها والوادي الغربي(40 قفيزا لكل منهما على حدا)- الشاطئ (15 قفيزا)- سوكنة(13 قفيزا)- القطرون (9 قفيزات).

3- يعطي الجدول مؤشراً هاما على عدم ثبوت أقضية فزان في امتلاكها للأشجار المثمرة من النخيل التي وجبت عليها الضرائب مقارنة بضعف كمية تمور الميري كحال الشاطئ ثم سوكنة في الجدول رقم (1) لنرى تأخرهما في كمية أكيال تمور الميري المفروضة عليهما مثلاً في الجدول رقم (2).

4- يتبين من محتوى الوثيقة مصدر الجدول أعلاه أن البيع العلني لتمور الميري في أقضية فزان الإثني عشر قد تم بحضور القائمقام وأعضاء مجلس مرزق وتجارها وأعيانها وإن أحد أعضائها وتجارها هو من اشترى تمور الميري كافة.

لكن يبقى التساؤل الماثل أمامنا هو : هل تغيَّر الوضع الإداري لأقضية فزان وكميات أكيال الضريبة المطلوبة وترتيبها في التقدم أو التأخر خلال

ستينات القرن التاسع عشر؟ يمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال وثيقة هامة [31] بينت أكيال الضريبة العشرية لتمور الميري الواردة إلى مرزق من جميع أقضية فزان كل قضاء على حدا ، وسعره بالقرش العثماني مع وجود إشكالية عدم توضيح نوع الكيل ، بيد أننا نرجحه بالكيل الاستانبولي باعتبار أن المضبطة كانت موجهة رسمياً من مجلس مرزق إلى الوالي العثماني في مدينة طرابلس. ولكي نتمكن من الاستفادة من محتوى أعداد أكيال تمورها وسعرها بالقرش العثماني فإننا نجمله في الجدول الآتي :-

جدول رقم(3) يوضح عدد أكيال تمور الميري(عشر المحصول) وسعرها بالقرش العثماني في كل قضاء من أقضية متصرفية فزان في ربيع الثاني 1280هـ / المو افق 1863م.

أقضية لواء فزان	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
	الحفرة	وادي عتبة	مرزق	سمنو	غدوة	الوادي الشرقي	سبها	الشرقية	الوادي الغربي	سوكنة	القطرون	الشاطئ	12 قضاء
كيل التمر	852	466	321	352.5	310	380	260.5	288	190	108	125	100	3753.50 كيلا
السعر بالقرش العثماني	8520	4665	4210	3525	3100	3040	2605	2305	1600	1300	1000	1000	36870 921.75 _ 35948.25 قرشاً

يتضح من الجدول رقم (3) أعلاه العارض لبيانات محتوى أرقام الوثيقة وبقية محتواها غير المبين ما يلي :-

1- استمرار التقسيم الإداري لأقضية لواء فزان بذات التقسيم السابق ومُسَمَّاه لاثني عشر قضاء كما هو مبين بالجدول أعلاه رقم (3) خلال العام1279-1280هـ/1862-1863م. وإن فزان المعروفة باسم قائمقامية فزان كانت كذلك بـ لواء فزان قبل عام 1865م. وباعتبار أن اللواء هو ذاته المتصرفية يجعلنا نطمئن لإقرار مصطلح متصرفية فزان الوارد في عنوان هذا البحث قبل عام 1865م وبعده .

2- إن المضبطة المفردة ببياناتها في الجدول أعلاه أوضحت بالضبط أعشار تمور الميري من كامل أقضية فزان كل قضاء على حدا، وسعر كل منها بالقرش العثماني، وأجرة الدلالة عليه. وإن هذه الأعشار الواردة في الوثيقة بمسمى "حاصلات تمور الميري" كانت تصل من جميع أقضية متصرفية فزان إلى مركزها قضاء مرزق. وعند وصولها يتم النداء عليها بالدلالة علناً في مجلس مرزق الإداري المحلي بحضور كافة التجار والأعيان ووجوه الأهالي ثم في سوق مرزق لمدة 8 أيام، لتختم المزايدات عليها بالسعر النهائي الأعلى على تمور كل قضاء لوحده ثم على تمور الأقضية مجتمعة البالغ مجموعها 3753.50 كيلاً والبالغ ثمنها حسب الجدول أعلاه نحو 36.870 قرشاً عثمانياً. وبعد خصم أجرة دلالية البالغة(921.75 قرشا) من القيمة المذكورة، كان إجمالي المبلغ المتبقي هو 35.948 قرشاً عثمانياً و25 بارة عن ضريبة الميري العشرية لتمور أقضية متصرفية فزان مجتمعة.

3- يتضح من الجدول أهمية أقضية فزان وترتيبها تنازلياً حسب كميات أكيال حاصلات التمور السنوية وأسعارها، فقد كان قضاء الحفرة بالمرتبة الأولى من حيث كمية أكيال تموره البالغة 852 كيلو بسعر 8520 قرش عثماني ثم تَدَرَّج الكيلو والسعر حسب الجدول أعلاه إلى أن وصل إلى المرتبة الثالثة حيث قضاء مرزق العاصمة فكان عدد أكياله 321 كيلو بسعر 4210 قرشا أي أن أكيال قضاء مرزق أقل من قضاء سمنو البالغة أكياله حسب الوثيقة والجدول 352.5 كيلو بقيمة 3525 قرشاً لكن جودة تمور مرزق أكثر من تمور سمنو، ولذلك كان سعرها أكبر منه. وكذلك تكرر الحال لقضاء غدوة الذي كانت أكياله 310 كيلو بقيمة 3100 قرشا عن قضاء الوادي الشرقي البالغ أكياله 380 كيلو بقيمة أقل 3040 قرشاً . فعندما مرَّ رولفس بغدوة في 22 اكتوبر 1865م وصفها بأنها :**"بقعة صغيرة فقيرة يسكنها فز انيون أصليون تعيش على زراعة النخيل"**[32]. كما اعتبر رولفس أن حدود فزان تمثل حدود انتشار شجرة النخيل- ثروة البلاد الصحراوية- وأنه لا يوجد في الواحات الغربية -مثل غدامس ودرج وتوات- غابات نخيل على درجة من الاتساع والكثافة مثل الموجودة حول غدوة[33]. وهذا يؤكد جودة تمور غدوة عن تمور الوادي الشرقي الواردة قيمتها في الجدول. وكذلك الحال بالنسبة إلى قضاء سبها البالغ عدد أكيال تموره نحو 260.5 كيلو بقيمة 2605 قرشا عن قضاء الشرقية البالغ عدد أكياله 288 كيلو ولكنها بقيمة أقل وهي 305 قرشا . ونرى مآل ذلك إلى نوعية تمور القضاء وجودتها والطلب عليها في كل من الحفرة ومرزق وغدوة وسبها بحيث كانت الأكيال قليلة لكن أثمانها كبيرة مقارنة بغيرها مثلما أوضحناه مفصلاً حسب الوثيقة غير المنشورة والجدول المنظم لبياناتها حسب رأينا.

4- نلاحظ من الجدول أعلاه تأخر قضاء الشرقية في عدد أكياله من تمور الميري وسعرها البالغ 2304 قرشاً عام 1863م إلى المرتبة الثامنة ضمن أقضية المتصرفية. وهذا يشير إلى تراجع إنتاج القضاء من التمور مقارنة بما رأينا سابقاً في الجدول رقم (1) الذي كان فيه قضاء الشرقية في المرتبة الثالثة في مجموع قيمة الضرائب السنوية والمتراكمة عليه بما فيها أشجار نخيله المثمرة والبالغ قيمة ضرائبه في المجمل نحو 70950 قرشاً عام 1856م، وكذلك كان القضاء في المرتبة ذاتها وفقا للجدول رقم (2) في عدد أكيال التمور المطلوبة منه عام 1858م والبالغة 600 كيل استانبولي. وعلى الرغم من هذا التراجع المشار إليه طبقا للمعلومات الوثائقية الموضحة في الجداول أرقام 1 و2 و3 إلا إن القضاء بقراه التابعة له استمر موصوفاً من الرحالين الألمان المتعاقبين عليه بكثرة أشجار نخيله المثمرة مع إشارتهم إلى ضخامة قيمة الضرائب المطلوبة منه حسب الجداول المبينة سابقاً أو الضرائب المطلوبة من كل قرية على حدا. فعلى سبيل المثال عند مرور الرحالة الألماني بويرمان بقرى قضاء الشرقية في منتصف أبريل 1862م

وهو متجه نحو مرزق العاصمة وصف نخيلها ومحنة الضرائب التي يعانيها أهلها ودلل على ذلك بما هو مطلوب من إحدى قرى قضاء الشرقية المعروفة باسم "طويلة"، إذ بَيّن أن مجموع الضرائب الباهظة المفروضة على هذه القرية تقدر بنحو 300 محبوب عثماني تعادل حسب قوله 6000 قرشاً في حين أن عدد منازل القرية لا تتجاوز 50 منزلاً[34]. وعليه فإن رب كل منزل سيدفع 6 محابيب أي 120 قرشاً. كما أن قريتي أقار وتساوة الواقعتين ضمن قضاء وادي الشاطئ أضطر أهاليهما لهجرتهما من جراء ضرائب الميري المفروضة عليهما[35].

5- بالرغم مما صاحب مضبطة هذه الوثيقة المُوَقَّعة من قِبَل قائمقام فزان وأعضاء مجلسها العشرة بتوقيعاتهم وأختامهم بما فيهم كاتب محكمة مرزق وقاضيها وأمين صندوقها وبقية أعيانها وتجارها من صغر حجم خطها، وعدم وضوح بعض أرقامها وحروفها الواردة فيها، إلا إنه بتصدينا إلى تحقيق هذه الوثيقة ونقد محتواها الخارجي والباطني الإيجابي والسلبي ، قد اتضحت لنا جملة أمور منها دقة كتابة الوثيقة وترتيب أرقامها وشمولية كافة معلوماتها على وجه الصفحة الواحدة. الأمر المؤكد لدقة حساباتها بحروف وأرقام صحيحة أوردناها بالجدول.

وبالعودة إلى الضرائب المفروضة على أقضية فزان فقد عثرت في الأرشيف الليبي على وثيقة هامة غير منشورة ضمن ملف فزان مخصصة **لوضع الضرائب على أشجار النخيل في قضاء الشرقية**، وكانت مؤرخة في سنة 1280هـ/الموافق 1863-1864م، وتوضح أنه في هذا التاريخ قدم القائمقام حليم بك إلى مرزق وبقدومه تم تشكيل مجلس لكافة أقضية فزان يختص بإعادة توزيع الضرائب على أشجار النخيل مع تعديل ما هو مرقوم ومشروح سابقاً في دفتر المجلس المعبر عنه بالكومسيون في الوثيقة بإضافة المقطوع الدَيْن الضريبي المُعَبّر عنه ببقايا السنوات السابقة على **:"النخيل وبعد ورود الارادة المذكورة على النخيل انوجد القضاء المذكور على وجه التعديل حسبما هو مرقوم ومشروح في دفتر مجلس الكومسيون وصار من ذلك فضلة بعض السليمات من الذين لهم نخيل وزيادة من بعض ارباب النخيل بدل اغنام اربعة الاف وسبعماية وسبعة واربعين قرش واربعة بارة حسبما هو مبين اعلاه من بقايا السنين السابقة العتيقة الذي على القضاء المذكور ممتنعة الحصول...لخدمة دولتنا العلية وتطهير للقضاء المذكور من البقايا الردية..."**[36]. وبناء على ذلك فإن جملة المبلغ المسجل من الديون الضريبية المتراكمة فقط على أشجار النخيل السليمة في قضاء الشرقية هو 5409.04 قرشاً وبعد إخراج بدل الأغنام منه البالغة 662 قرشاً، حُدِدَ مبلغ الديون الضريبية المطلوب على نخيل الشرقية خلال هذا العام بقيمة 4747.04 قرشاً. واستنادا إلى ما سبق ذكره في تحليلنا فأن الديون الضريبية على أشجار النخيل تمثل قيمة معتبرة لا يستهان بها من مجموع الضرائب **السنوية والديون المتراكمة على أقضية فزان المبينة في الجدول رقم(1) وخاصة قضاء الشرقية** البالغة قيمتها في المجمل بـ 70950 قرشاً عام 1856م. كما أن **نموذج محتوى هذه الوثيقة المذكورة سابقاً والخاصة بالديون الضريبية فقط على أشجار النخيل في قضاء الشرقية عام 1863-1864م** تؤكد ارتفاع قيمة الديون الضريبية السنوية المفروضة على نخيل قضاء الشرقية من 950 قرشاً عام 1856م المبينة سابقاً في الجدول رقم(1) إلى 4747.04 قرشاً عام 1863-1864م حسب الوثيقة المذكورة سابقاً. ولعل سبب ذلك الارتفاع والتراكم في ضريبة الديون هو عدم قدرة أهالي قرى قضاء الشرقية على تسديد مبالغ الضرائب المفروضة عليها حسبما أشرنا إلى ذلك بوضوح سابقاً، وإهمال أشجار النخيل وتزايد قتلها بأخذ "اللاقبي" منها حسبما رآه الرحالة الأوروبيون وخاصة بويرمان [37] عند مرورهم بقرى القضاء.

وبالانتقال إلى نموذجٍ آخر عثرنا عليه في الأرشيف الليبي حول وضع الضرائب على النخيل في قضاء القطرون ضمن وثيقة هامة غير منشورة مؤرخة في 5 ربيع الثاني 1281هـ/الموافق مطلع سبتمبر 1864م[38] مرسلة من الوالي في مدينة طرابلس إلى بكباشي عساكر حضرة الشهانية وقائمقام فزان حسين أفندي[39] ومدير قضاء القطرون والأعضاء والمشائخ ووجوه الأهالي فيها، نوردها بما ورد فيها من أخطاء حفاظاً على نصها **:" ليكن معلوم الجملة انه...صار في احوال لواء فزان ... في اداء الاموال الميرية المقررة في القديم وفي ذلك قضاء القطرون تبين بعد تعداد نخيله وتقسيم المقطوع المفرز عليه على عدد النخيل الذي يوجد فيه يحصل التهوين على الفقراء الذين هنالك لانهم احق واولى بذلك...وبتسبب المجلس صار تعيين مامور بذالك التعداد وصار التعداد وورد الان دفتر حاوي لجملة ميري القضاء المذكور فوجد يكون اربعين الف و اثنان وتسعون نخلة اعلا ووسط وصغير عدى النخيل الشارف ونخيل الوقف والنخيل العايب الى جانب نخيل الميري ولدى مطالعة الدفاتر المحفوظة بقلم محاسبة الايالة وقيد مقطوع القضاء المذكور المقرر اربعة عشر الف وستماية قرش فصار تقسيم ذالك على عدد ذلك النخيل عدى ما استثنى كيف ذكر فصح على كل نخلة خمسة عشر (...)**[40] **وان هذا القدر الذي صح على كل شجرة انما هو باعتبار الدفتر الاول المذكور واما اذا تبين مقدار من النخيل زايد على اولائك (تلك) الدقة في ذلك القضاء فانه ينقص بقدره مما على كل شجرة ويتضاعف كحق والتهوين على الفقراء وبقدر ما يزداد من النخيل تحصل الراحة لهم من الذين كانوا محملينة لهم الاغنياء...فاتفقوا على من يكون لهم الاكتفاء سواء كانوا في المجلس او غيره وحققوا امر ما ذكر على وجه الحقانية والانصاف ... والذي يوجد عنده ازيد بما تقيد عليه بالدفتر الاول تكون اضافته عليه بالدفتر الثاني والذي يوجد عنده نخيل لم يتقيد عليه في الأول يكون تقيده عليه وقدموا بذالك دفترا بمضبطة مصدقة عليها في مجلس اللواء...كما يكون قيد بيورلدينا**[41] **من ديوان ايالت طرابلس الغرب في 5 ربيع الثاني 1281هـ (سبتمبر 1864م)"**[42].

يتضح من تفاصيل نموذج هذه الوثيقة عملية التشديد السلطوي في التحصيل الضريبي السنوي، وكذلك المقطوع الديني على أشجار النخيل في قضاء القطرون ، وأنها كانت تتم بفضل نظام إداري مالي محكم بأمر رسمي من والي ولاية طرابلس الغرب إلى قائمقام فزان وأعضاء مجلسه في القضاء. وما دعانا لترجيح قيمة الضريبة على النخلة الواحدة بأنها 15 خمسة عشر بارة كحد أدنى- باعتبارها مخرومة وغير واردة في الوثيقة- وليست خمسة عشر قرشا؛ باعتباره كبيراً في رأينا ولا يتوافق مع قدرة الأهالي على دفعه حسبما وصف الرحالة الألمان وضعهم المتدني ومعارضتهم لدفعها. فضلاً عن ما ذكره أولئك الرحالة بأن قيمة الضريبة المفروضة على النخلة الواحدة حسب انتاجها في أقضية فزان تتراوح من 20 بارة (نصف قرش عثماني) إلى 30 بارة (قرشاً عثمانيا إلا عشر بارات) إلى 40 بارة (قرشا عثمانياً واحداً) ثم إلى 60 بارة(قرش عثماني ونصف القرش) حسبما أورده رولفس 1865م [43] وناختيجال 1869م[44]. ولاحقاً يبدو أن قيمة الضريبة على النخلة الواحدة في متصرفية فزان قد ارتفعت إلى80 بارة (قرشين عثمانيين) حسب بيانات

القنصلية الانجليزية[45]، ومنها إلى قرشين ونصف عن كل نخلة [46].

وبناءً على ما سبق يتضح التوافق في قيمة الضرائب المفروضة على النخيل في قضاء القطرون في هذه الوثيقة البالغة قيمتها 14600 قرشاً مع ما عرضناه سابقاً في محتويات القيمة المالية لضريبة النخيل المفروضة على القطرون بين الضريبة السنوية ومقطوع الدين في الواردة في الجدول السابق رقم (1) التي كانت قيمتها (14500 قرشا مع مقطوع الدين نحو 250 قرشاً أي تبلغ كافة نحو 14750 قرشاً) فكانت مع ما شاهده الرحالة من عدم الاهتمام بنخيل القطرون كله يدعم ويؤكد صحة معلومات الوثيقة وتقارب محتواها مع محتوى الوثائق السابقة ومدونات الرحالة .

وما يؤكد التشديد السلطوي في التحصيل الضريبي ما أورده رولفس لنا بأن قائمقام مرزق عبدالحليم (حليم) بك يعين جميع مديري أقضية فزان ويقيلهم حسب تقديراته دون أن يحتاج إلى تلقي أوامر من الوالي المشير محمود نديم باشا (1860-1867م). فإرادة القائمقام والمدير تعتبر بمثابة القانون ولو أنه يعتمد الشورى من الناحية الشكلية في مجلس القائمقامية في مرزق[47]. وأنه يقوم على أساس التفتيش والمراقبة وسد ثغرات التسيُّب وتوفير الضمانات التي من شأنها التوثيق الصحيح لعدد أشجار النخيل المثمرة في كل قضاء، وتأكيد جباية المبالغ الضريبية المفروضة عليها ووصولها إلى الخزينة دون تأخير. وهذا ما اتضح لنا من مضابط الضرائب المسجلة فيها قيود الضرائب والموزعة على أقضية فزان في مركز قضاء المتصرفية في مرزق بحضور القائمقام والشيوخ وأعضاء المجلس بتوقيعاتهم وأختامهم . وما يثير الانتباه والملاحظة عند التدقيق في جمع الأرقام المبينة في الوثائق الضريبية هو الحرص على تضمين كامل محتويات الموضوع الضريبي في ورقة واحدة ؛ حتى يسهل الرجوع إليه والإحاطة بكامل تفاصيله، فضلاً عن الدقة في الحسابات والنظافة والنظام، حيث لا كشط - كما في وثيقة القطرون السابقة- ولا شطب ولا تغيير ثم التوقيعات والختم من طرف المحاسب لتعتمد أخيراً من قبل مجلس القضاء والقائمقام ، وتُحَوَّل بمضبطة رسمية إلى مركز المتصرفية ثم إلى الولاية ولتخضع في كل جهة لنفس إجراءات المراجعة والاعتماد والختم والتوقيع. وهكذا كانت المتصرفية وغيرها أمام نظام إداري محكما ينظم مختلف القطاعات الضريبية بما فيها الضرائب على النخيل وتمورها.

كما توضح لنا الوثائق أنه بعد قدوم قائمقام متصرفية فزان الجديد المدعو عبدالحليم أفندي في سنة 1281هـ/ الموافق مايو 1864-مايو1865م شكل مجلساً لإحصاء الدين الضريبي على النخيل تحت مسمى الارادة السنية على أقضية فزان قضاء بقضاء ومنها القطرون تحديدا وجاء فيها أنه **"صار تشكيل مجلس كومسيون وصارت محاسبة كافت (كافة) قضاءات سنجق(متصرفية أو لواء) فزان قضايانا القطرون المذكور اعلاه على جملت(جملة) المدفوعات الذي قبل ورود الارادة السنية على النخيل وبعد ورود الارادة المذكورة على النخيل اتوجد للواء فزان من القضاء المذكور على وجه التعديل حسبما هو مرقوم ومشروح في دفتر محاسبة الكمسيون وصار من ذلك فضلة من الذي ليس لهم نخيل من بعض أرباب النخيل كما هو موبين(مبين) اعلاه تسعماية و اثن وعشرين قرش(تسعمائة و اثنان وعشرين 922 قرشاً) صارت من ذلك تنزيل رسوم بدل اغنام(206.06 قرشاً) صح الباقي سبعماية وستة عشر قرش وست بارة(716.06 سبعمائة وستة عشر قرشا وست بارات) اردنا تنزيل ذلك من بقايا السنين السابقة العتيقة..."**[48]. وعلى ذلك يتضح من الوثيقة تحديد ما تبقى من الدين الضريبي على نخيل القطرون أنه وصل إلى 716.06 قرشاً عثمانياً "من بقايا السنين السابقة العتيقة" وهو سيقسم على سنوات مثلما لاحظنا في الجدول رقم (1) أن الدين المقطوع المفروض سنويا على القطرون تحت بند مُسَمَّى مقطوع الإرادة السنية وصل إلى 100 قرش في الجدول رقم (1). وهذا ما يحلينا إلى الاتفاق العام في ضعف إنتاج التمر في القطرون إذا أنها في المرتبة الأخيرة من أقضية فزان، وكذلك عدم ملائمة مالكي النخيل فيها لدفع الضريبة السنوية ومقطوع الدين المرتبط بها، مما جعلهم يهملون زراعتها ومن ثم أصبح عدد النخيل في تناقص عام في هذا القضاء وفي المتصرفية ككل. ولعل ذلك ما جعل السلطة تتجاوب في التخفيف وقد يكون ذلك ضمن التَهَرُّب الضريبي من دفعها.

وبالانتقال إلى نموذج أخر هو قضاء الشاطئ فإن البيانات الواردة في السجل المالي الخاص بالقضاء والمؤرخ في 15 صفر 1287هـ/ 10 مايو 1870م تشير إلى مبلغ الضريبة الموزعة بالتساوي من طرف لجنةٍ مكونةٍ من مختاري قضاء وادي الشاطئ وأعيانه، وحتى يتم تسديد المبلغ المتبقي عليه، وُضِعَ على كل نخلة 6 بارات إضافية. وفي الرسالة ما يفيد أيضاً برضا الاهالي عن التسوية الجديدة"[49]. فضلاً عما سبق يمكننا القول بأن هناك حافز مادي لمديري الأقضية والمشائخ وبعض المأمورين في التعاطي مع ما تطلبه السلطة العثمانية من إحصاء وتقدير وجمع للضريبة السنوية ومقطوع دينها على أشجار النخيل في فزان، حيث نجدهم يتقاضون نسبة مئوية محددة من الدخل الضريبي. فالمأمور مثلا يتقاضى مبلغ 7% نظير خدماته لكن في الضريبة العشرية أقل[50].

واستنادا على الوثائق التي جمعناها والمادة المصدرية القريبة منها لاحظنا أن إجراءات الدفع الضريبي مطلوبة من جميع الأهالي دون استثناء ولكنها بشيء من التسهيل والتدرُّج. فحسب اللوائح والتعليمات الصادرة من وكيل متصرف فزان -وهو ذاته محاسب اللواء- في الثامن عشر من ربيع الثاني 1285هـ/ يوليو 1868م يتم بمقتضاها دفع ميسوري الحال الضرائب دفعة واحدة، والمتوسط يدفعها على دفعتين عند جني التمور، والفقير يُؤَجَّلُ له الدفع إلى حين جني التمور. أما الغريب الذي له نخل في القضاء أو في مكان أخر في المتصرفية فيُمْنَع من جني التمور حتى يدفع الضرائب. فإن لم يكن بيده نقود يباع التمر بسعر رائج الوقت ويعطى له الزائد عن قيمة الضرائب المطلوبة منه. ويعامل الفقير غير القادر على الدفع بنفس الطريقة وممنوع "الأخذ مقدما"[51] أي البيع مقدما قبل جني التمور، وقد ورد ذلك بوضوح في مضمون الوثائق الخاصة بقضاء القطرون مثلاً المشار إليها سابقاً. فضلاً عن ذلك يمكننا القول بأنها عادة متعارف عليها في جميع متصرفيات الولاية ككل.

فقد أورد ناختيجال في صيف 1869م أنه من وقت للأخر يظهر موظف من مرزق أو طرابلس ليقدر عدد أشجار النخيل مدققا في التقديرات المُعَدة مسبقا من قبل مدير القضاء وشيوخه ثم يحسب النسبة المطلوبة. وعليه قدر ناختيجال قيمة الضرائب السنوية العامة والمتضمنة للضرائب المفروضة على النخيل في متصرفية فزان بأنها تتراوح من 600.000 إلى 700.000 قرشاً عثمانياً[52]. وعند تدقيقنا في هذه الأرقام مع محتوى الوثيقة الأرشيفية الرسمية المعروض إجمالي محتواها سابقاً في الجدول رقم (1) مثلاً، يتبين لنا بوضوح أن مجموع قيمة الضرائب المفروضة مقرونة بمقطوع الديون السابقة في أقضية فزان مجتمعة قد بلغ 684.101 قرشاً عثمانياً في أكتوبر عام 1856م. وبالتالي يتوافق هذا المحتوى مع تقديرات ناختيجال

ويؤكد صحة المبالغ الضريبية المفروضة مع مقطوع دينها عامة .

أما عن عدد أشجار النخيل المثمر الذي تُجْبَى عنه الضرائب في كامل أقضية متصرفية فزان خلال الفترة قيد البحث فقد اضطربت المصادر حولها بين العمومية والتخميم لبعض الأقضية وانعدام ذلك لأقضية أخرى . وأبرز ما نفيد به في هذا الجانب ما ذكره كاتب مال مجلس مرزق والمسؤول عن جميع الأمور المالية بما فيها الضرائب عن النخيل للرحالة رولفس **بأن عدد أشجار النخيل حول مرزق يبلغ مليون شجرة وفي بعض الأقضية مثل سبها وسمنو وتمنهنت وما جاورهما يزيد عن ذلك** بحيث يبلغ عدة ملايين[53]. وبذلك يظهر التقدير العام لجميع أشجار النخيل المثمرة وغير المثمرة في بعض الأقضية فقط . وفي أقل الإحصائيات ما أورده لنا أحد المؤرخين الإيطاليين عن تاريخ فزان خلال الفترة قيد البحث بأن إجمالي أشجار النخيل المثمر التي تؤخذ عليها ضريبة الميري في كامل أقضية فزان بنحو 500.000 نخلة من إجمالي عدد النخيل البالغ 1.175.000 نخلة في فزان وحدها[54]. وبالرغم من عدم امتلاكنا لإحصائية مؤكدة متفق عليها خلال الفترة قيد البحث لعدد أشجار التمور المثمرة في كل قضاء على حدا وفي المتصرفية عامة ، وهذه إشكالية في حد ذاتها بيد أنه ما توفّر لنا من بيانات لاحقة مؤكدة كانت من قبل متصرف فزان عبدالقادر جامي نفسه، وبجمعنا لأعداد الأشجار المثمرة في كل قضاء على حدا من أقضية فزان- عدا غات باعتبار أن البحث لايشملها- يتضح لنا أعداد النخيل المثمر الذي تجبى عليه ضريبة الميري في كامل أقضية فزان بنحو (1.125.000) مليون ومائة وخمس وعشرين ألف نخلة [55]. مما يبين الزيادة اللاحقة في عدد أشجار النخيل المثمر من هذا المصدر الموثوق عما سبق.

إن أبرز ما نلاحظه من التحليلات السابقة المستقاة من مصادرها الوثائقية هو التغيُّر الإداري ونقصان أقضية فزان من ثلاثة عشر قضاء إلى اثني عشر قضاء في عدم وجود قضاء زلة حسبما وردت بوضوح في الوثائق الأرشيفية العامة والخاصة غير المنشورة المذكورة سابقاً ومدونات الرحالة. فهل مرد هذا التغيير لأسباب إدارية صرفة أم لأسباب أخرى متعلقة في مماطلة شيخها مدير قضائها في إحصاء أشجار نخيلها المثمرة ودفع ضرائبها ومقطوع الدين عنها، بالاستفادة من بُعْدِ القضاء عن مرزق مركز متصرفية فزان؟ ويبدو أن السبب الأخير كان هو الداعم لاختفاء القضاء إداريا عن أقضية متصرفية فزان الإدارية. ولعل من أسباب ذلك التغيير نلمسه أولاً من مدونة بويرمان الذي ذكر بوضوح أن ضرائب زلة المدفوعة خوفاً من السلطة العثمانية في مرزق قد نقصت عام 1862م من 1000 محبوب (20.000 قرشاً) إلى 800 محبوب (16.000 قرشاً)، وغالبيتها يؤخذ عن أشجار النخيل وتمورها باعتبارها مصدر ثروة أهالي زلة وممتلكاتهم الرئيسية الممتدة على مساحات شاسعة من أراضيها بحيث تجاوزت سير بويرمان لساعتين ونصف فيها[56]. وثانياً حسب متصرف فزان أن زلة توجد في منطقة نائية تبعد عن مرزق نحو خمسة عشر يوما والاتصال بها ليس سهلاً ولم يجر فيها أي حصر لأشجار نخيلها. كما اشتكى في السنوات اللاحقة من مماطلة شيخها في دفع ما عليه من مستحقات ضريبية وأنه بِعدُ ولا يفي بوعده مما اضطر المتصرف لحبسه، لكن العقوبة لم تؤد إلى نتيجة، ليخلص متصرف فزان في تقريره إلى الوالي باقتراحه ضم الواحة إلى قضاء سوكنة، وإثبات الضرائب القائمة والمتبقية عليهم من السنين السابقة في تقريره المؤرخ في 19 صفر 1289هـ/الموافق 29 أبريل 1872م. وبناءً على هذا التقرير قرر مجلس ولاية طرابلس الغرب في 8 مارس 1873م ضم زلة إلى قضاء سوكنة وتسجيل ديون الضرائب المتراكمة على نخيلها المثمر في القضاء المذكور[57]. وبالتالي نعتقد أن تلك الأسباب المذكورة كانت متزامنة منذ عام 1858م عندما غاب قضاء زلة عن أقضية فزان المُبَيّنَة في الجدولين(2) و(3) إلى أن فُصِلَ في أمرها رسمياً في التاريخ المذكور سابقاً.

وبالرغم مما سبق لابد لنا من توضيح هام يتعلق بأقضية متصرفية فزان الثلاثة عشر أنها جاءت وفقاً للتقسيم الإداري العثماني بعد اكتمال السلطة العثمانية على المتصرفية منذ أواخر عام 1842م ، وهذا ما أوجد بعض الخلط عند الرحالة في تقسيمات أقضية فزان قبيل امتداد الإدارة العثمانية عليها بأنها كانت تتكون من : 1-بونجيم. 2-سوكنة. 3-الشاطئ. 4- تمنهنت وأحيانا سمنو. 5- سبها. 6- الوادي الشرقي. 7- الوادي الغربي. 8- الحفرة. 9- الشرقية. 10- زلة. 11- غدوة. 12- القطرون. 13- مرزق العاصمة. ولعل هذا ماجعل رولفس في اكتوبر 1865م يقول أن متصرفية فزان كانت تتشكل في السابق من اثني عشر مديرية حيث ذكر الأقضية السابقة باستثناء مرزق العاصمة التي لم يذكرها في تقسيمه ونرجح نسيانه لإضافتها للأقضية السابقة باعتبارها مركز القضاء بدليل أنه اعتبر مرزق أهم المدن ومن بعدها تراغن والحفرة[58].

وهذا يتفق مع مضمون الوثيقة المُضَمّنة في الجدول رقم (1). ولعل ذلك ما يتزامن مع صدور قانون نظام الولايات عام 1864م الذي بموجبه قسم إيالة طرابلس الغرب إلى ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة. واستناداً عليه كانت متصرفية فزان ضمن أربع متصرفيات داخل ولاية طرابلس الغرب، ويحكمها باشا ومتصرف عثماني، وهكذا جاء تقسيمها الإداري الجديد في ستة مناطق رئيسية تحوي الأقضية أو القائمقاميات السابقة وهي تبدأ حسب ناختيجال عام 1869م من 1-سوكنة. 2- سمنو وسبها. 3- وادي الشاطئ. 4- الوادي الشرقي. 5- الوادي الغربي مع وادي عتبة. 6- الشرقية مع الحفرة ومرزق والقطرون[59]. وهكذا أورد التقسيم الجديد مجمل الأقضية السابقة باستثناء زلة وغدوة حيث يؤكد ضم زلة إلى سوكنة وكذلك تحول غدوة من قضاء إلى ناحية . وهذا ما اتضح جلياً ويبدو أن هذا التقسيم الإداري قد أعيد ضبطه لاحقاً بعد ضم غات عام 1875م لتتكون متصرفية فزان من أربع أقضية رئيسية تقسمها شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً هي مرزق العاصمة وسوكنة والشاطئ وغات وتضم تلك الأقضية عشر نواح تابعة لها هي سبها والحفرة والشرقية والواديين الشرقي والغربي ووادي عتبة وغدوة والقطرون وزلة وهون وودان[60].

وبعدما أتممنا تحليل الضرائب المفروضة على أشجار النخيل وتمورها وارتباطه بالتغيير الإداري لأقضية متصرفية فزان ننتقل إلى النقطة الثانية المنصفة لهذا البحث حول أهمية النخيل وتمورها في الاقتصاد الحرفي لأهالي متصرفية فزان ومأثورهم الاجتماعي.

ثانياً-الاقتصاد الحرفي للنخيل وتمورها لأهالي متصرفية فزان ودخولها في مأثورهم الاجتماعي.

سعياً منا لتوضيح أهمية النخيل الاقتصادية الحرفية وقيمته النفيسة في الذاكرة المحلية الاجتماعية لأهالي متصرفية فزان وأقضيتها ، لابد لنا من الوقوف أولاً عند أنواع النخيل في المتصرفية وأجودها. فعلى الرغم من اتفاق الوثائق التاريخية مع مدونات الرحالين رولفس 1865م وناختيجال 1869م في ذكر أهم أنواع التمور في فزان وأجودها ، إلا إنهم اختلفوا في تحديد تلك الأنواع . فقد اعتبر رولفس أن فزان تزخر بثلاثمائة نوع من التمور وفي مرزق

وحدها يوجد نحو ثلاثين نوعاً وحدد أسماء واحد وعشرين نوعاً من أجودها ، أما ناختيجال فأورد أسماء ثلاثة وثلاثين نوعاً[61]. وعلى ذلك فإن أنواع التمور ذات الجودة المتفق عليها في فزان حسب محتوى الوثائق التاريخية المحلية ومدونات الرحالة المذكورين تتراوح من واحد وعشرين نوعاً إلى ما يزيد عن ثلاثين نوعاً أوردنا جزءًا منها في القائمة الآتية :-

1- التاليس . 2- تاسفرت. 3- اللاضوي. 4- الاسبير .
5- التاغيات. 6- الأوريق. 7-النفوسي (النفوشي). 8- التواتي.
9- التاقداف. 10 -القوقاي. 11- السلولو. 12الخضراوي.
13-المقماق. 14-التامشكل(التامسكل). 15-الجمار(جيمراوي).
16الاغليل(الأغالين). 17-البِرني(البورني). 18-القرطاوي (الكرطاوي).
19- المصري. 20-الفرتكو(الفرتكاو). 21-القرباوي(القربعاوي) .
22- الميسيلوي.

فضلاً عن أنواع أخرى من التمور الجيدة ذكرت منفردة في كل مصدر على حدا من المصادر الثلاثة [62]ولم تذكر في القائمة السابقة. كل ما سبق يشير إلى الأهمية الاقتصادية للنخيل وأنواعها المذكورة وبخاصة الخمسة الأولى منها في القائمة والتي كانت عمليات البيع والشراء فيها وانتقال ملكيتها وتعددها بالشركة من النخلة الواحدة إلى مجموعة النخيل منها لدى الأهالي في متصرفية فزان. فعلى سبيل المثال زخرت وثائق فزان في قضائي سبها والشاطئ بعمليات البيع والشراء وانتقال الملكية في أهم أنواع نخيل التمر المعروفة في فزان مثل التاليس والتاسفرت والأضوي واللاسبير[63]. ولعلنا نشير إلى بعض منها وخاصة لنوع النخيل الواردة بتسميتين في الوثائق هما تاسفرت وتافسرت وهما تسميتان لنوع واحد متعارف عليه إلى يومنا هذا ، والأصح المُرَجَّح حسب نطق ملاك النخيل اليوم هو تاسفرت ثم نوعا الأسبير والأضوي كقوله :**"...اشترى...عبدالنبي بن محمد... من البايع له مادي بن عبدالرحيم... نصف ستت[64] نخلات خمسة تاسفرتات واسبيرة شركت سالم بن محمد بن اعمر و ايضا اشترى منه تاسفرته لمادي وهي من غير شركة فيها والنخلات جملة في ارض زلاف...بقدر ثمنهن عشرة سبيلية[65]باع البايع وحاز المشتري ولا بقت للبايع دعوة ولا طلب وصحا[66] ملكا من املاك الشاري بتصرف فيهن كيف يشاء بتاريخ صفر 1289هـ (1872م)..."**[67].

كما ورد نوع نخيل الأضوي في وثيقة أخرى تفيد بأنه :**"اشترى...عبدالله وأخيه سالم بن يوسف من البايع له فرين بن علي نصف ضويتين شركت الشارين بأرض العقولة... وبدت ملك من املاك المشتري...بقدر ثمنهن اربال سبيلي في شهر الله الفطور الاول[68] الذي بعد تسعه وثمنين والميتين والف 1289هـ (1872م)**"[69]. وكذلك :**"اشترى...افرين بن علي واخيه سالم بن علي... من البايع له احمد لقريج نصف اثنين وعشرين نخلة تافسرت شركت التايب محمد بولموشه في ارض زلاف العاقوله...بثمن قدره...عشرين محبوب ... قبض البايع من المشتري قبضا مستوفيا للمشتري وهما مالا من ماله وحقا من حقوقه يتصرف فيه تصرف المالك في املاكه...بتاريخ شهر الله شعبان عام اثنين وتسعين ومايتان والف (1292هـ /1875م)"**[70]. وعليه يتضح مما سبق أن المشترين يكونون شركاء وأحيانا أحدهما يشتري حصة الشريك في مجموعة من أعداد النخل مع شريك البائع. كما ورد بيع النخيل التاسفرت بالريال السبيلي سابقا وبالمحبوب الذهبي العثماني وبالقرش العثماني الموصوف بالقرش التركي الاسطنبولي[71] والريال الدورو[72]. أما عن معدل انتاج النخلة الواحدة في أفضل حالاته يختلف تبعاً لظروف نمو النخيل وريّه ونوعه وعمره. فعلى سبيل المثال تراوح معدل إنتاج نخيل التاسفرت في براك الشاطئ بين 30 و35 كيلوجرام للنخلة الواحدة. وبين 10 و 20 كيلو جرام لنوع التاليس. وبين 20 و25 كيلو جرام للأوريق[73].

وبناءً على ما سبق فإن النخيل وخاصة بأنواعه المعروفة ذات الجودة كانت مالاً من أموال مالكه ، فضلاً عن أنها مثلت علامة بارزة في مأثوره الاجتماعي وفي الذاكرة الوطنية المحلية لأهالي متصرفية فزان المحفوظة في صدورهم والمتناقلة من السلف إلى الخلف ضمن ما يعرف بأغاني الطبل المنشدة في الأفراح، وأغاني الرحى وشكوى الرحى المتجسدة في تقابل امرأتين أو الأم وابنتها للإمساك بعصا الرحى؛ لأجل طحن قوتهم اليومي كالشعير أو القمح وتتناوبان الأغاني ، وكذلك ما يعرف بالتعابير الشعبية المتوارثة. ففي أغاني الطبل مثلاً كان التغني بتمر تاليس وطريقة نموه في أقضية فزان وتشبيهه بصفات الزوجة بقولهم :

"وَيَا فاطمة رطب تاليس * عراجين[74] فوق امَّهَاته**
امْبَقّع[75]ولا فيه تلميس[76] * وَلَيَّام متقفياتـه[77]"**

فتمر التاليس من أجود أنواع التمور وأغلاها ثمنا وبخاصة عندما تكون التمرة في بداية نضجها مناصفة بين رطب وبلح، فيكون مذاقها لذيذاً، وفي ذلك كناية عن جمال الزوجة ونموها المتوالي في بيت زوجها ومكانتها العريقة فيه[78]. فضلاً عن الأمثال المتوارثة في فزان **"القَصب السودان والتمر فزان واللحم وَدّان" و"تمرك ياورقلة[79] مش زي تمر فزان"[80]**. ثم خصص نوع التمر بتمر تاليس براك مركز قضاء الشاطئ بأنه أفضل من تمر ورقلة بقول أحد الشعراء :**"مَانِكْش كِيْف بْرَاك ياورقلة **** تمرها تاليس وتمرك دقلة"[81].**

وعلى ذلك **يظهر لنا التأثر والتأثير بين اهتمام أهالي متصرفية فزان بشجرة النخيل وسعيهم إلى تملكها والاستفادة منها في اقتصادهم الحرفي بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي قدر الامكان بما توفّر لهم بأبسط السبل وفي ضوء امكانياتهم**، والإنشاد بربط حياتهم الاجتماعية المُفْرِحَةِ والمُحْزِنَةِ به. وعلى ذلك فإن الاقتصاد الحرفي لأهالي متصرفية فزان قائمٌ على أجزاء شجرة النخيل فمنها الشراب والغذاء والمادة الخام للصناعة الحرفية اليدوية التي تتطلبها ضروريات استمرار التكيُّف مع المناخ والإمكانات الاقتصادية النسبية والمكانة الاجتماعية المتوارثة لها. وفيما يلي عرضٌ لنماذج من الصناعات الحرفية القائمة على فروع شجرة النخيل في فزان مثل : جذع النخلة – الجريد والسعف – الكرناف- الليف- العرجون. فجميع تلك الأجزاء لها فوائد لا تحصى كما يلي :-

1- جذع النخلة .

جذع النخلة هو ساقها لقوله تعالى﴿**وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِياً ۞ فَكُلِي واشْرَبِي وَقَرِّي عَيناً**﴾ [82]. فأول صور الاقتصاد الحرفي تكمن في اعتماد أهالي فزان على جذع النخلة في بناء مساكنهم المتلائمة مع الطقس وإمكاناتهم الاقتصادية المالية المتوفرة. فحين تسقط النخلة يستعمل جذعها أو ساقها المعروف لدى أهالي فزان بالخشبة في دعائم بناء البيوت وأسقفها وللألواح اللازمة للأبواب ومساندها والنوافذ مثلما هو موضح في صورتي الملحق رقمي(5) و(6) وتسمى الأعمدة بـ"الْعْرَسْ". فقد شاهد الرحالة الأوروبيون مثل ريتشاردسون ورولفس وناختيجال بيوت متصرفية فزان وأقضيتها مثل مرزق وغدوة والقطرون، ووصفت بأنها أكواخٌ من النخيلِ

والطينِ، وأنها ألطف من البيوت المشيدة من الطين [83]. وكذلك تستخدم الجذوع كأعمدة للآبار لسحب مائها. وبناء على ما سبق كان جذع النخلة بديلاً عن الأخشاب في ربوع متصرفية فزان . كما تصنع من جذوع النخل المقطعة بطريقة خاصة الأَسِرَّةِ المثبتة في الأرض والحيطان. وكذلك الكرو (المهراس) الخشبي المستعمل لهرس الأطعمة والحبوب وله يد مصنوعة من الخشب. ومن الجذع يوقد الوقود. وعلى ذلك فإن بناء البيوت والصناعات الحرفية المرتبطة بلوازمها القائمة على جذع النخلة البيت جعلت من البيت ملكية ذات قيمة اقتصادية باعتبار أن مواد البناء هي عنصر محلي ورخيص وأقل تأثرا بالعوامل البيئية مثل حرارة الشمس بدليل مقاومة البيوت لها وبقائها لفترة طويلة. غير أن عيوب هذه المواد تكمن في ضعفها وقلة تماسكها وسهولة انهيارها أمام الأمطار. وبناءً على هذه الصناعة الحرفية الاقتصادية كان سعي رجالات فزان بغرس فسائل النخيل وكان الفخر موروثاً في مأثورهم الاجتماعي بهذه الحادثة وغيرها. فعندما يغيب هؤلاء الرجال يكون الانشاد في شكوى الرحى بتشبيه الشوق لغيابهم باهتزاز النخل الطويل من عنقه بسعفه أي جريده وتشبيه برجاحة العقل من عدمه. فعلى سبيل المثال تشتكي المرأة في فزان غربة زوجها وطول غيابه بقولها :

"تَحَرَّك غربي[84]عشية* وهز النخل من ارقابة**

وهذا سلام السزية * عليك يامعورج انقابة[85]"**

يكمن ملخص معنى هذه الشكوى بربط الزوجة بين الحنين لزوجها الغائب صاحب الهيئة البهية الذي تخرج لانتظاره حين تشعر أن موعد قدومه قد قرب وبين إحساس أعالي النخيل بها فيتحرك تبعاً لذلك. وبالانتقال إلى الرثاء نجد المرأة تُعِدد صفات زوجها الراحل ومن ضمنها غرسه للنخيل بقولها :**"يافاس الضكير[86] ***ياغرّاس النخيل *** يازين التحتيل**[87]". فالمرأة تُعَدد صفات زوجها الراحل بأنه يشبه الفأس الحاد الذي يعد من الضروريات في أقضية فزان القائمة على زراعة النخيل والاهتمام به. فهي تمدح زوجها بنشاطه بالفلاحة والفأس وقيامه بغرس النخيل والاعتناء به وتمتعه بشدة الحرص على هذا العمل. كما كان التشبيه بين طول النخلة وراجحة العقل من عدمه حاضراً في الأمثال الشعبية أيضاً بقولهم :**"الطول طول نخلة **** والعقل عقل طفلة"**[88]. فهذا المثل الشعبي قيل في الرجل الذي تراه طويلاً وعريضاً ويتمتع بصفات الرجولة المظهرية ولكن حين يصدر عنه حديث يكون كلامه لا يليق بسنه. فيقال له هذا التعبير وهذا مخالف للمتعارف عليه عند الرجال الذين يتمتعون بعقل ناضج ورأي سليم.

2- جريد النخل وسعفه.

يسمى جريد النخل بالسعف وكذلك بـ"الزرب" عند أهالي فزان، وهو الجزء الحامل للأوراق الشوكية للنخلة. ويستخدم الجريد في بناء الأكواخ وسقف البيوت وفي تسييج البساتين الزراعية والقطع الأرضية المُبينة في الملحق بالصورة رقم (2) كامل أقضية فزان ونخص منها سبها وغدوة ومرزق وفي قريتي البخي ومروسة بقضاء القطرون ومنظرهما أجمل وألطف من البيوت الطينية في قريتي تجرهي وقصر الروي بالقضاء ذاته[89]. كما تستخدم عصى الجريد بعد نزع سعفها كعكاكيز للسير. ومن السعف تصنع الصنادل والأحذية النسائية التي رآها كلا من رولفس وناختيجال[90]. وكذلك يدخل الجريد في صناعة الأَسِرَّةِ والأثاث[91]. وتصنع منه السلال المعروفة محلياً بالقفاف(جمع قُفُة) والمقاطف والمراوح اليدوية والبوشية المستخدمة لتجفيف الخضروات والأكل عليها،والأطباق المستخدمة لتغطية أواني الأكل وقدور الطبخ، وقبعات الرأس الواقية لحرارة الشمس، فضلاً عن الحصر [92] والمغارف المستخدمة لأجل تعصيد البازين وتحريك الأكل في القدور. وكذلك في صناعة خزانة الملابس ومكان حفظ أواني الطبخ والأكل[93].فغالبية تلك الصناعات الحرفية جمعناها في صورتي الملحق(13) و(14). أضف إلى ذلك أن من جريد النخل الجاف المسمى بالزرب تبنى الزرائب وهي جمع زريبة وهي عبارة عن بيت أو كوخ صغير يتكون من غرفة أو غرفتين في الغالب وبدون منافع ويسكنها عادة السكان الأقل دخلا. وكذلك تخصص الزرائب من قبل الميسورين من الأهالي بأن تكون ملحقة ببيوتهم ومسكنا لأغنامهم. كما أن الجريد يدخل في إكمال صناعة الأبواب والنوافذ القائمة على جذوع النخل. وبالرغم من مميزاتها المحلية الهامة إلا إنها سهلة الاختراق من قبل الآفات والحشرات كحشرة الأرضة مثلاً[94]. ونظراً إلى تلك الصناعات الهامة في فزان ومركزها مرزق فإن وصايا أغاني الرحى ربطت بين جريد النخل والبيت والنسب الأصيل الذي لا يترك صاحبه عند المصاهرة ولو كان لا يملك إلا جريدة كقولهم :

"انْشَدْ على البيت بانيه * واسأل على العبد سيده**

ومْلِيح النسب ما تخليه * لو كان في ايده جريده[95]"** [96].

كما كان تشبيه صمود النخيل بجريده بشجاعة الإخوة وانتصارهم على **عدوهم** حاضرا في أغاني فخر المرأة بقولها:

"ونجّي[97] حميده وعليّه * كيف النخل بوجريده**

والْيَاجَا[98]العدو بيصايبه [99] * يجي فوق منه يصيده[100]"** [101].

ففي هذا المنشد تدعو المغنية المولى عز وجل أن يحفظ أخويها ويجعلهما في مرتبة عالية مثل النخيل وجريده؛ لأنها ترى في النخل الشموخ والعلو والجود بتمرها للإنسان والحيوان. وكما أشرنا من قبل إلى أن كل عضو في النخلة كانت له مكانته الحرفية في أقضية فزان. كما تدعو لأخيها أن يكون دوما منتصرا على أعدائه وكل من يحاول النيل منه يواجهه ويفوز عليه. وفي المقابل نجد المرأة تشتكي الغربة الزوجية والبعد عن أهلها وتستخدم في مفردات شكواها القفة المصنوعة من سعف النخيل بقولها:

"ياربتني في جِبَى[102] هلي * في جرد مقرون بايد[103]**

هم خير من قفة [104] حُلي * وقشرين[105]واربع حدايد[106]"** [107].

ففي هذه الشكوى تتمنى فيها المرأة المنشدة أن تزوجت من أحد أبناء عمومتها الفقراء وبقيت في جوار أهلها خير لها من غربتها عنهم ومن قفة سعف النخيل المهداة لها كمهر من زوجها الغريب مملوءة بالحُلي والثياب المزخرفة ومعها أربعة أساور من الفضة.

3- كرناف النخل.

الكرناف هو الجزء الواصل بين جذع النخلة وجريدها ويعرف بكعوب الجريد المُبَيّنَةِ بالملحق صورة رقم(10). وعليه فإن الكرناف هو القطع الصغيرة شبه المثلثة الشكل المتبقية بجذع النخلة بعد قطع الجريد منها - أي الجزء الحامل للسعف أو ورق النخيل- ويستعمل الكرناف كحطب جيد للوقود كما تستخدم كعوب الجريد المتبقية في جذع النخلة أو ساقها في عملية تسلقها لجني ثمارها أو قطع جريدها[108].

4- ألياف النخل.

تعرف ألياف النخل المُبَيّنَةِ في صورة الملحق رقم (11) عند أهالي فزان بليف النخل أو الليف. ويوجد مابين الكرناف أي كعوب الجريد وجذع النخلة. وعندما تُلَيَّنُ ألياف النخيل بالماء والتربة الرطبة ثم تنزع إلى قطع وتُفْتَل مع بعضها باليدين فإنها توفر الحبال المتينة[109]. اللازمة لأهالي فزان ومنها يصنع المعلاق وهو عبارة عن حبل يتدلى من السقف من جهتين متقابلتين تربط بأطرافه عصا من جريد النخل تكون قوية وتوضع عليها الملابس[110] .

5- جمار النخل.

تشكل نهاية جذع النخلة السفلية ما يسمى بالجَمَّار الموضّح في صورة الملحق رقم(8)، والجَمّار هو لُبُّ النخلة الصغيرة في مراحل تكونها الأولى وهو أبيض ناصع اللون حلو الطعم ويؤكل في حد ذاته[111]. فضلاً عن ذلك فإن الجمار يوفر في أقضية فزان وربوعها ما يعرف محلياً باسم اللاقبي-الموضح في صورة الملحق رقم(9) - وهو أفضل عصير طازج يتحول إلى مادة مسكرة قوية تعرف بالخمر كلما طال وقت شربه. ومعلوم أن استخراج اللاقبي قد أضر بكثير من أشجار النخيل بل وقتلها في فزان عامة وتراغن خاصة حسب الرحالة الألمان الذين مروا بها من جراء محنة الضرائب والتقصير في العناية بها مما جعلها عرضة لأخذ اللاقبي منها[112]. مع العلم أن السلطة العثمانية كانت واعية بذلك الخطر مسبقاً فأوجدت ضريبة اللاقبي التي تجبى عن كل نخلة قتلت بأخذ اللاقبي وهي بواقع 80 قرشاً في عام 1282هـ(1865-1866م) ثم ارتفعت قيمتها في العقود اللاحقة[113]. وما يمكننا قوله أن المأثور الشعبي الاجتماعي كان حافظاً للجَمّار وتشبيه أوصافه بالمرأة ضمن **أغاني الطبل بقولهم :**

"يا فاطمة حلق جمَّار[114] * امفنكر[115]ولا فيه ليفه[116]**
ولا ياكله [117]غير سلطان * مُولَى لعمامة النظيفة"[118]**

وهكذا شُبِّهَتْ المرأة بحلق الجمّار الذي يكون ناعما وناصع البياض والطراوة لايشوبه شائب حينما يزاح عنه الليف ويُخْرَجْ، وقد تمنى المنشد ألا يتزوجها إلا السلطان في هيئته الخارجية ومركزه السياسي والاجتماعي وربما يضع المنشد نفسه في هذه المرتبة ، وهذا يدل على مركزها الاجتماعي المرموق أيضاً.

6- عرجون النخلة بتمره ونواه.

العرجون: هو الفرع الذي من خلال تنتج النخلة تمرها والمُبَيَّنِ في صورة الملحق رقم (3). ومن خلاله ينقل تمر النخل ويصنع منه مربي التمر وخل التمر والحامض لعمل خبزة التنور أو الفتات [119] كما تستخدم العراجين في صناعة مكانس التنظيف المُبَيَّنِة في صورة الملحق رقم(12)، أما نوى التمر فيستخدم كعلف للحيوان [120].

فعطاء النخلة بعراجينها كانت مجالا في أغاني الفرح للتشبيه بينها وبين المرأة في الكرم والعطاء الدائم بقولها : **"قدّك على قدّ النخلة***أم العراجين*** تقطع وتعطي المسكين"** [121]. ففي هذا المأثور شُبِّهَتْ المرأة بالنخلةِ التي تعني الكثير عند أهالي فزان مثلما أوضحنا سابقاً ومن ضمنها أنهم يستفيدون من ثمرها الرطب والمجفف المحفوظ في مطمور وغيره [122] للأكل فضلاً عن الصناعات الحرفية العديدة من فروعها المذكورة سابقاً ، ومن ثمَّ لا غرابة في تشبيه المرأة بالنخلة في كرمها وجزيل عطائها. علاوة على ذلك هناك تشبيه آخر تنشده النساء في أغاني الرحى قرن بين جمال النخلة المثمرة بقيمتها وبين جمال المرأة الخارجي وجمال الذهب الموزون ذو القيمة عندما يكون في حوزة رجال يقدرون قيمته كقولها:

:"زين النخل في العراجين * وزين المرا[123] في السوالف .**
وزين الذهب في الموازين* ليا طاح[124] في ايدين عارف"[125].**

ووفقا لما ذكرناه ولمسناه وما أكدته روايات الرحالة فإن للنخيل أهميته وقيمته الهامة في أقضية متصرفية فزان كاملة . فالنخيل عون للفقير ومساعد ومنقذ للجميع. وإذا ما نظرنا إلى الحبوب على أنها الغذاء الأساسي الموثوق في فزان فإن الكثير يرى أن التمور ذات القيمة الأرفع لغالبية الأهالي بنفس الأهمية[126]. كما ضُرِب به المثل في التحبيذ على التمتع بالخصال الكريمة والعطاء الدائم وترك المعيب والأحقاد بالقول أن:**"النخلة ما تجيب ما يعيبها"**[127]. والتي توافقت لاحقاً مع مضمون أبيات شعرية للشيخ عبدالغني النابلسي تؤكد تلك القيم بالقول : **"كُنْ كالنخلِ عنِ الأحقاد مرتفعاً *****

يُؤذى[128] برجمٍ[129] فيعطي خير أثمارٍ
واصبر إذا ضقت ذرعاً والزمان سطا***
لا يحصل اليُسْرِ إلا بعد إعسار"[130].

ولعل الجميل المرتبط بالتكافل الاجتماعي والذي يمكننا إضافته إلى ما سبق يكمن في التعاضد بين الأغنياء والفقراء عند جمع محصول التمر في مضمون هذا التعبير الشعبي :

:" ليا حل المرزم[131] ** خوذ القفة واعزم"**[132]، فما أن يحل أواخر أغسطس المعروف محلياً بـ"نَوَّةِ المرزمِ" حتى تكون درجة الحرارة الصيفية المرتفعة قد انخفضت قليلاً عما كانت عليه من ارتفاع في الأشهر السابقة بعد أن أنضجت التمور في نخيلها بحيث تستطيع أن تذهب إلى أي نخلة فتملأ منها ما شئت بل وتكرم الضيوف وتتصدق على الفقراء والمحتاجين؛ لأن التمر أصبح كثيراً. وقد لاحظنا هذا بوضوح في قضاء وادي الشاطئ حيث يذكر أن الشخص الذي يقوم بقطع العراجين عنوة يترك التمر الساقط منها في حلوق النخل على أن يقوم الفقراء والمحتاجين ومن ليس لهم نخيلا بجمعه والتقاطه تجنيباً لإحراجهم وذل سؤالهم. وعليه يقومون بتنظيف النخل من بقايا التمر والاستفادة منها، وهذه صورة من صور التكافل الاجتماعي والتراحم بين الناس ، وأعمال الخير المتوارثة من السلف إلى الخلف في متصرفية فزان[133].

ومع تلك الأهمية المذكور للنخيل وتمورها في توفير الغذاء الصحي للأهالي وفي الصناعة الحرفية وحفظها في المأثور الاجتماعي إلا إنه من الإنصاف أن نشير إلى ما لاحظه الرحالة الأوروبيون أمثال ريتشاردسون عام 1846م ورولفس عام 1865 وناختيجال عام 1869م بشأن سلبيات اعتماد غالبية أهالي فزان عامة ومرزق خاصة في أكلهم على التمور لوحدها باعتبارها أنها المؤونة الرئيسية لهم ولحيواناتهم ؛ مما سبب لهم تدني المستوى المعيشي عامة وأحد العوامل المساعدة على تفشي الحمى في مرزق وتسوس الأسنان نتيجة لعدم غسلهما، أما الميسورون فقد تنوع غذائهم بين التمر والزميتة ولحم الإبل وحليبها إلى جاني حبوب الشعير والقمح ، الأمر الذي لايتوفر لغالبية الأهالي[134]. وبالرغم مما ذكر فإن النخلة كانت حاضرة في أغاني شكوى الرحى الخاصة بالبعد عن فزان والجفاء والاكتواء بنارهما بقول المنشد :-

"مثل الغريس المْغَرّسْ ** وَدُوبْه مْفَصّعْ جِرِيدّه**

وَغَرَبْت لِين لَطَنِي السُور* وجِيتْ لِلْبَحَرْ مِن يمِينه**
تركناك يابر فزان ** يصعب على سَاكْنِينه"** [135].

وخلاصة القول مما سبق فإن أشجار النخيل وتمورها قد مثلت ركائز الحياة والطمأنينة لأهالي فزان في اقتصادهم الحرفي ومأثورهم الاجتماعي لنخلص في نهاية هذا البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات الهامة برأينا.

الخاتمة والتوصيات :

1- أتاح لنا مضمون عينة الوثائق الأرشيفية الجديدة والأخرى المنشورة المتزامنة مع مدونات الرحالة المعاصرين لها مقاربة تاريخية هامة في تحديد عدد أقضية متصرفية فزان الثلاثة عشر ثم التغيير الحاصل فيها بنقصانها إلى اثني عشر قضاء بإزالة قضاء زلة وجعله يتبع قضاء سوكنة؛ بسبب المماطلة في إحصاء نخيلهم المثمر وتحصيل الضرائب المفروضة عليه ودفعها إلى السلطة العثمانية في مرزق. وإن تجاوب بقية مدراء الأقضية وشيوخها مع رجالات السلطة في المطلوب منهم كانت سبباً في تثبيتهم في مناصبهم وبقاء أقضيتهم. وإن العكس يقتضي معاقبتهم وضم أقضيتهم لأقرب قضاء للاستفادة من رجالاته في اتمام المهمة المطلوبة. كما أتاحت لنا تلك المقاربة معرفة هامة للتصنيف المتدرج لكامل أقضية فزان ومعرفة أهمها من حيث قيمة الضرائب المفروضة عليها وكميات أكيال تمورها السنوية وجودتها من عدمه.

2- توصلنا من خلال الإحصائيات والتخمينات المتناثرة المتحصل عليها خلال الفترة قيد البحث حول أعداد النخيل في أقضية متصرفية فزان بأنها تتجاوز المليون نخلة. وإن قرابة نصفها المثمر فقط يؤخذ عليه الضرائب المالية والعشرية. وإنه بالرغم من عشرات الأنواع لمسميات تمور فزان فإن التاليس والتاسفرت في مقدمتها لجودته وسعي الأهالي لشرائه وتملكه فراداً وشركة مناصفة.

3- تميزت الوثائق التاريخية بما حوته من معلومات بكر عن قيمة الضريبة المالية المفروضة على النخلة المثمرة الواحدة بأنها تبدأ من خمسة عشر بارة على النخلة الواحدة المثمرة في القطرون. مما يكشف أنها أقل من القيمة المتداولة في مدونات الرحالة من 20 بارة(نصف القرش) إلى 30 بارة إلى قرشين ثم قرشين ونصف لاحقاً. وبالتوصل إلى ذلك في الوثائق غير المنشورة بأنها تبدأ من 15 خمسة عشر بارة. فإننا نرى مرد ذلك إلى تدني انتاج تلك النخيل في القطرون مقارنة مع نخيل بقية أقضية فزان التي بدأت فيها الضريبة على النخلة المثمرة الواحدة من 20 بارة.

4- تميزت الفترة التاريخية قيد البحث باستمرار الضرائب المفروضة على أقضية فزان مقرونة بمقطوع الدين المتراكم. كما لاحظنا أنها كانت الشغل الشاغل للسلطة العثمانية في متصرفية فزان. كما أكد البحث إصرار رجالات السلطة العثمانية وتفانيهم في إنجاز تحصيل الضرائب وربطهم مع الولاية الطرابلسية بكلمتهم النافذة وتقاريرهم المدققة لها ورأيهم الفاصل في وضعها واستجابة سلطة الولاية لكلمتهم النافذة.

5- على الرغم مما شكلته محنة الضرائب السنوية ومقطوع دينها على نخيل الأهالي مصدر اقتصادهم الرئيسي من ضغط كبير أَثَّر في بعض سكان قرى الأقضية بالهجرة أو الاستدانة وعلى نخيلهم سلباً بإهمالها واستخراج اللاقبي منها ، إلا إن البحث أثبت استمرار تمسك غالبية الأهالي في أقضية المتصرفية بدفع تلك الضرائب وتمسكهم بنخيلهم مصدر رزقهم ومحاولة زيادة غرسه والاستفادة منه في الاقتصاد الحرفي لهم.

6- خلصنا من البحث وفقا لمضمون وثائقه الجديدة غير المنشورة إلى أن السلطة العثمانية لم تعامل جميع الأهالي بنفس المنظور والموعد المُلْزم في دفع الضرائب المفروضة على نخيلهم بل تدرجت في المعاملة بين الأغنياء والمتوسطين والغرباء والفقراء المحليين كل حسب استطاعته ورغم هذا فإن موعد نضج التمور كاملة كانت النقطة الحاسمة للعاجزين عن دفع الضرائب بالرضى أو القوة.

7- أثبت البحث أن النخيل وتمورها عماد اقتصاد فزان وأنها المصدر الرئيسي الذي قامت عليه صناعتهم الحرفية المتنوعة الملائمة لإمكاناتهم الاقتصادية المالية والمتمشية مع طبيعة منطقتهم الصحراوية بقيمتها المادية والصحية والمعنوية المنقطعة النظير بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من موروثهم الاجتماعي المنتقل من السلف إلى الخلف متجسدة في تشبيه رجالهم ونسائهم وجميع الأطر الحياتية المعاشة بصمود النخل وعطائه الدائم حياً وميتاً في أغاني الطبل والرحى في المدح والشكوى والرثاء ، فضلاً عن الشعر الشعبي والتعابير الشعبية المتنوعة المذكورة في البحث.

ختاما فقد حاول هذا البحث التحليل التاريخي لأوضاع النخيل وتمورها في متصرفية فزان بين الضرائب العثمانية والصناعة الحرفية والمأثور الاجتماعي بين عامي 1842و1875م بموجب ما تحصل عليه من وثائق أرشيفية جديدة وأخرى منشورة. وذلك قبل ضم غات لمتصرفية فزان. وعليه فإن توصياتنا تركز على ضرورة دراسة وضع هذه الضرائب في غات تحديداً وبقية أقضية المتصرفية عامة قضاءً بقضاءٍ على حدا خلال هذه السنوات منفردة وإلى نهاية العهد العثماني الثاني بالبحث فيها مستقبلاً من قبل البحاثة المؤرخين انطلاقاً من مضمون الوثائق الأرشيفية الجديدة والمنشورة وشهادات الرحالة المعاصرين لها والمصادر المساندة العربية والأجنبية؛ نظرا لشح الدراسات المحلية فيها أملاً في أن تقدم أصالة وابتكاراً وتكمل نقصاً وتسد فراغاً .

والله ولي التوفيق.

---

[1] - سورة ق ، الآيتان 10 و11.

[2] - هذه الآيات وسورها الواردة فيها هي: الآيتان 99-141 من سورة الأنعام. الاية 32 من سورة الكهف. والآية 71 من سورة طه. والآية 148 من سورة الشعراء. والآية 10 من سورة ق. والآية 20 من سورة القمر. والآيتان 11-68 من سورة الرحمن. والآية 7 من سورة الحاقة. والآية 29 من سورة عبس. والآيتان 22-24 من سورة مريم. والآية 266 من سورة البقرة. والآية 4 من سورة الرعد. والآيتين 11-67 من سورة النحل. والآية 91 من سورة الاسراء. والآية 19 من سورة المؤمنون . والآية 34 من سورة يس.

[3] - **يتكون قضاء الشرقية** من أربع مناطق رئيسية هي: تراغن (وتضم قرى: تراغن والدليم – زيزاو- البيضان – طويلة) وأم الأرانب (تضم قرى أم الأرانب

- تم توضيح مكونات **قضاء الشرقية سابقاً** في الهامش رقم 7 في بداية هذا البحث.

- **الحفرة** هي عبارة عن منطقة منخفضة تعج بالسبخات وتضم العديد من القرى. للمزيد ينظر الدناصوري، مرجع سابق، ص ص 380 وما بعدها.

- **تقع غدوة** في الطريق إلى مرزق،وهي قرية واحدة وعدد سكانها يفوق 200نسمة.للمزيد ناختيجال، مجلد1،مصدر سابق، ص 325.

-**يضم الوادي الشرقي أوالآجال الشرقي** - وهو جزء من وادي الآجال- عدة قرى منها قرية بحيرات الدود (مثل الطرونة ومندورة وقبرعون)- دسكرة القصر- السنودة - الحمراء– وبن حارة- الأبيض- الخليف – بنت بيه- التناخمة- الرقيبة- القرايه- وهي تزيد عن العشرة قرى ؛ لأن ناختيجال حدد قرى الوادي الشرقي بعشر قرى فقط. للمزيد ينظر: ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق،ص327. الدناصوري، مرجع سابق، ص ص 372-377. الزاوي، مرجع سابق، ص ص 51-52 . ص 335.

- **يضم الوادي الغربي أو الأجال الغربي** نحو 11 قرية هي : الفجيج- تكركيبه- قراقرة- تويوة- البريك- جرمة- الغريفة- الحطية- الديسة- أوباري – توش. للمزيد الدناصوري، مرجع سابق، ص ص 368-372.ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق، ص 327. الزاوي، مرجع سابق، ص 13- ص 82.

- **يتكون وادي عتبة** من قرى: أم الحمام- تساوة- أقار عتبة- تقروتين- السبيطات- دوجال- مرحبه، وقد قدر ناختيجال مجموع سكان الواديين الشرقي والغربي ووادي عتبة بنحو 2000 نسمة كأقصى تقدير للمزيد ينظر: ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق، ص 327. الدناصوري، مرجع سابق، ص 386. الزاوي، مرجع سابق، ص 39.

- تم توضيح **مكونات قضاء القطرون سابقاً** في الهامش رقم 8 في بداية هذا البحث.

- المناطق الإدارية الخمسة لفزان تتكون من: 1-العاصمة مرزق وهي قضاء. 2-المنطقة الشرقية وتضم ثلاثة اقضية هي: الحفرة والشرقية والفقهاء.3-المنطقة الشمالية وتضم سبها والبوانيس(سمنو) والجفرة (سوكنة) والشاطي. 4-المنطقة الغربية وتضم أقضية : الوادي الشرقي والوادي الغربي ووادي عتبة.5-المنطقة الجنوبية القطرون. ينظر: ريتشاردسون، **ترحال في الصحراء**، ص 512.

- **الكيل الإسلامبولي** الواحد يعادل: 32 كيلوجرام من القمح. ومن الشعير يعادل 24 كيلوجرام. للمزيد ينظر جامي، عبدالقادر،**من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**،ت:محمد الأسطى، طرابلس، دار المصراتي، ط1، 1974م،هامش ص ص88-89.

- **القفيز** : هو أكبر مكيال للسعة ويساوي بالنسبة إلى التمور حوالي 4 قناطير، وكل قفيز يساوي أو يقسم إلى 24 كيلة . وأن كل 200 كجم من التمر تعادل 24 كيلة تعادل أو قفيزاً واحداً من التمر . للمزيد ينظر: ناختيجال، المجلد 1، ص 203 - ص 242.

- هكذا وردت في الأصل والأصح كافة.

- هكذا وردت في الأصل والأصح القضاءات.

- هكذا وردت في الأصل والأصح جملة.

-عبدالحفيظ السنوسي الغزالي، سوكنة، وثيقة غير مصنفة بخصوص شراء تمور الميري في أقضية فزان سنة 1274هـ لصالح المشتري محمد السنوسي الغزالي المؤرخة في 12 صفر1275هـ/ سبتمبر 1858م. أوردنا نص الوثيقة في الملحق، الوثيقة رقم(2).

- الأبيض، رجب نصير، **مرزق وتجارة القوافل في القرن التاسع عشر**، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1998م ، الملحق ص ص 315 - 316. وردت هذه الوثيقة المنشورة في ملحق الكتاب المذكور بكتابة المؤلف لها بالعديد من الأخطاء في أرقام الأكيال والأسعار. فضلاً عن أسماء الأقضية التي ورد فيها القضاء باسم قصر وهذا غير صحيح ناهيك عن تكرار اسم سمنو أو الحفرة والمراد في الوثيقة مناطق أخرى هي سبها والشاطئ ووادي عتبة. وكذلك الخطأ داخل محتوى الكتاب ص 190 في كتابة اسم البيضاء والصحيح هو سبها فلا يوجد في فزان قضاء باسم البيضاء إطلاقاً ضمن متصرفية فزان .

- رولفس، غيرها رد، **رحلة عبر أفريقيا ،مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865-1867** ، د . ت : عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، ط1، 1996م، ص ص 253- 254 .

- المصدر نفسه، ص 265.

- Beurmann. Moritz Von , **Voyages et explorations 1860-1863 …** , op.cit, p 102.

- Ibid , p 126.

ومقوي– وتعالب- مجدول- والبدير وأممسكين- وزويلة وتمسة والفقها) وحميرة ومعفن.ينظر الدناصوري،جمال الدين،**جغرافية فزان - دراسة في الجغرافيا المنهجية والإقليمية**، بنغازي، دار ليبيا، 1967م، ص ص 379-381. ناختيجال، جوستاف، **الصحراء وبلاد السودان**، المجلد1، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2007م، ص326.

- **يقع قضاء القطرون** في أقصى جنوب فزان ويضم قضاء القطرون كل من القطرون العاصمة والبخي ومدروسه وتجرهي وإجمالي سكانها الكلي 3400 نسمة. ناختيجال،جوستاف،**الصحراء وبلاد السودان**، مجلد1، مصدر سابق، ص 326. الدناصوري، جمال الدين، **جغرافية فزان - دراسة في الجغرافيا المنهجية والإقليمية**، مرجع سابق، ص400 . الزاوي، الطاهر أحمد، **معجم البلدان الليبية**، طرابلس، مكتبة النور، ط1، 1968م، ص282.

-السوري ، صلاح حسن ،الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني – مشاكل الضغط والتوتر، **المجلة التاريخية المغربية(للعهد الحديث والمعاصر)** ، السنة 12، العدد 37-38، تونس، جوان 1985م ، ص 214.

- المرجع نفسه ، ص 214.

- ريتشاردسون،جيمس، **ترحال في الصحراء**، ترجمة:الهادي أبولقمة، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط1993،1م، ص 519.

- المصدر نفسه ، ص 527.

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5773 بعنوان مضبطة توزيع الضرائب في فزان، بتاريخ 18 صفر 1273هـ/ اكتوبر 1856م.

- الوثيقة نفسها. وقد أوردنا نص الوثيقة في ملحق البحث الوثيقة رقم (1).

- **سوكنة هي مركز الجفرة** وتشمل على قريتي هون وودان ثم زلة، وقد أورد ناختيجال تقديراً لعدد سكانها قاطبة بـ 5000 نسمة. للمزيد ينظر: ناختيجال، مجلد1،مصدر سابق، ص325.الزاوي، الطاهر،**معجم البلدان الليبية**،مرجع سابق،ص ص107- 198-349.

- **تقع زلة** في شمال فزان وإلى الشرق من سوكنه وفي الجنوب الشرقي من ودان بـ150 كم . وتشمل زلة التي زارها بويرمان على قريتين هما زلة وترسه وقد قدر بويرمان مجموع سكانها بالكامل بـ800 نسمة Beurmann. Karl Moritz, **Voyages et explorations 1860-1863 –Nubie-Soudan-Liby- Fezzan- Lac Tchad- Bornou**, France, St-Illide , 1973,p95. الزاوي ، الطاهر،**معجم البلدان الليبية**، مرجع سابق، ص 169.

- **يشكل قضاء وادي الشاطئ** الواقع بين الجفرة ووادي البوانيس إقليما متميزاً في صورة مجموعة من الواحات المتتابعة من إدري غرباً إلى براك مركز القضاء شرقاً. وعلى الرغم من أن ناختيجال ذكر بأن قضاء الشاطئ يتكون من 13 قرية من الغرب إلى الشرق أبرزها : إدري – تمسان – ونزريك- برقن- قطة- القرضة- محروقة- أقار- تمزاوه- زلواز – براك ومجموع سكانه كاملاً نحو 2000 نسمة ، إلا إنه أهمل بعض القرى المعروفة مثل أشكدة وتاروت وغيرها. للمزيد ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق، ص 326. وبالتحديد الأدق لقرى الشاطئ نبدؤها بوادي الشاطئ الشرقي (الواطي) المشتمل على أشكدة - دبدب- قيرة – براك- زلواز- الزوية- تمساوة- أقار- محروقة- القرضة-الديسة- تاروت- قطة. أما الشاطئ الغربي(الفوقي) فيتكون من برقن- ونزريك- تمسان- إدري. للمزيد ينظر : الدناصوري ، **جغرافية فزان ...**، مرجع سابق، ص ص 335-341.

- **سمنو** هي مركز وادي البوانيس المتكون كذلك من واحتي أو قريتي الزيغن وتمنهنت ومجموع سكانهم الثلاثة معاً بنحو3300 نسمة. للمزيد ينظر: ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق ، ص 325.

- **تقع سبها** جنوب شرقي مدينة طرابلس بنحو 970كم على طريق مصراتة. الزاوي، مرجع سابق، ص182. **ويتكون قضاء سبها** من ثلاثة قرى هي الجديد والقرضة وحجارة ومجموع سكان القضاء 3100 نسمة. ينظر:ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق، ص 325.. وقد اختار الإيطاليون منذ عام 1930م سبها عاصمة لفزان ومقر للإدارة بدلاً من مرزق ولاحقاً في مطلع عهد المملكة نشأت في سبها منطقة حديثة عرفت باسم المنشية مثلت مركزا لمدينة سبها ومرافقها الإدارية. ينظر الدناصوري، مرجع سابق، ص ص261-262.

- **مرزق عاصمة متصرفية فزان** لنحو خمسة قرون وبخاصة خلال العهد العثماني الثاني، وقد أحصى ناختيجال منازلها بـ581 منزلاً وعدد سكانها بـ6500 نسمة. للمزيد ينظر: ناختيجال، مجلد1، مصدر سابق ، ص 325.وتقع مرزق جنوب غربي سبها بنحو 145كم وجنوب مدينة طرابلس بنحو 1115كم على طريق مصراتة-سبها. للمزيد ينظر الدناصوري، مرجع سابق، ص ص 369-370.

[54] - Soave **1842-1921)**,Quademi di "Studi senesi"Raccolti, ,Paolo, **FEZZAN: IL DESERTO CONTESO(** PAOLO NARDI 94, Milano, Dott. A. Giuffrè editore , 2001, p 83.

[55] - للمزيد ينظر جامي،عبد القادر، **من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**،مصدر سابق، ص87.

[56]- Beurmann. Moritz Von , **Voyages et explorations 1860-1863** …, op.cit , pp 95-96.

[57] - ملفات الضرائب، تقرير متصرفية فزان عن ناحية زلة، وثيقة رقم 149، 24 شباط 1289 / الموافق 8 مارس 1873م. نقلا عن السوري، صلاح حسن ، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني...، **المجلة التاريخية المغربية**، مرجع سابق ، ص ص 220-221.

[58] - رولفس ، مصدر سابق، ص 267.

[59] - ناختيجال ، مصدر سابق، المجلد 1 ، ص 316 - ص 233 .

[60] -Cachia , Anthony .J **, *Libya Under The Second Ottoman Occupation (1835-1911)*** , op.cit, p71. كورو، فرانشيسكو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، ت:خليفة محمد التليسي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر، ط2، 1984م، ص28.

[61] ناختيجال ، **الصحراء وبلاد السودان** ، المجلد 1، هوامش ص ص 242-243.

[62] -نشنش،محمد أبوصلاح،**سبها.برقن وثائق وأسماء**، طرابلس، المركزالوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، ط2009،1،ص51.

رولفس ، مصدر سابق ، ص ص 265-266. ناختيجال، مصدر سابق ، المجلد 1 ، ص 243 .

[63] - نشنش ،محمد أبوصلاح ، **سبها . برقن وثائق وأسماء**، مرجع سابق ، ص51. وكذلك الوثائق أرقام 58-60-62-64- 70- 77- 98- 99- 100-101، ص ص 230 - 339.

[64] - هكذا ورد في النص و الأصح ستة . الباحثة

[65] - السبيلي نقود تونسية كانت متداولة في البيع داخل متصرفية فزان وولاية طرابلس الغرب عامة إبان العهد العثماني الثاني. الباحثة

[66] - هكذا ورد في النص والأصح وصح . الباحثة

[67] نشنش ،، **سبها.برقن وثائق وأسماء**، مرجع سابق، الوثيقة رقم 70 ، ص ص 260-261.

[68] - هكذا وردت في النص والمقصود شهر شوال .الباحثة.

[69] - نشنش ، **سبها ...برقن وثائق وأسماء** ، مرجع سابق ، الوثيقة رقم 64 ، ص ص 246- 247.

[70] - المصدر نفسه ، الوثيقة رقم 57 ، ص ص 227- 228.

[71] - المرجع نفسه ، الوثيقة رقم 62 ، ص ص 241-243 . وكذلك الوثيقة رقم 31 ص ص 160-161.

[72] - المرجع نفسه ، الوثيقة رقم 79 ، ص ص 284- 285.

[73] - الدناصوري، جمال الدين ، **جغرافية فزان** ، مرجع سابق ، ص 289.

[74] - عراجين مفردها عرجون البلح . الواردة صورتها في الملحق رقم (3).

[75] - امبقع هي التمرة التي يكون نصفها الأعلى بلحا ونصفها الأسفل تمرا.

[76] - تلميس : أي إنه لم يمس لأن التمر حين بداية نضجه إذا كثر لمسه بالأيدي فإنه يفسد . وبالتالي تخصص نخلات معينة للقطف منها عند بداية النضج في شهر الخريف أما باقي النخل فلا يمس حتى تنضج عراجينه تماما.

[77] - متقفياته : تجعله ينضج على مهل.

[78] - محمد ، محمد سعيد، **ذاكرة قرية**، ج2، سبها، المركز الوطني للمأثورات الشعبية، ط1، 2001، ص 24.

[79] - **ورقلة** واحة معروفة في شرق الجزائر بنخيلها وتمرها.

[80] - الباحثة نقلا عن ما يقوله كبار السن في فزان اليوم وتحديدا قضاء سبها.

[81] -الأجواد،فضل ابراهيم، **براك القديمة دراسة إقليمية** ، سلسلة الدراسات الصحراوية، سبها، مطابع الجماهيرية ، ط1، بلا.ت، ص98.

[82] - سورة مريم الآية 24.

[83] - رولفس، ص ص 272-273 . ناختيجال ، المجلد 1، ص 240.

[84] - غريبي : رياح من جهة الغرب.

[85] - نقابة:النقاب هو ما يضعه الرجل على رأسه من طرف الجرد. ينظر: محمد، محمد سعيد، **ذاكرة قرية**، ج1،سبها، المركز الوطني للمأثورات، ط1998،1م، ص 101.

[86] - الضكير : الحاد ، الصلب .

[36] - المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ملف فزان ، الوثيقة رقم 5810 ، بعنوان والرسوم الضرائب المتعلقة بأشجار النخيل والحيوانات في قضاء الشرقية في لواء فزان ، 1280هـ/1863-1864م .

[37]- Beurmann. Moritz Von , **Voyages et explorations 1860-1863** …, op.cit , pp 101-102.

[38] - المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ملف فزان ، الوثيقة رقم 5781 ، بعنوان بيورلدي من ديوان إيالة طرابلس الغرب إلى قائمقام فزان ومدير قضاء القطرون، تخص الضرائب على النخيل،بتاريخ 5 ربيع الثاني 1281هـ/سبتمبر عام 1864م.

[39] - حسن باشا (البلعزي)هو قائمقام فزان منذ امتداد السلطة العثمانية عليها وحتى ريتشاردسون إلى مرزق. ريتشاردسون، مصدر سابق، ص 494. ، وقد وصفه ناختيجال بأنه أبرع حكام فزان منذ سيطرة العثمانيين على مقاليد الأمور فيها .ناختيجال مجلد 1، ص 401 . وبعد تنحيته استمر حامل لقب قائمقام فزان وكلف بمهات أخرى منها جمع الضرائب من أقضية فزان أسوة بالقائمقام حليم أفندي. للمزيد ينظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، ملف فزان،الوثيقة رقم 5810، رسوم وضرائب تتعلق بقضاء الشرقية والأعشار ويبدو أن حسن باشا استمر المترتبة على فزان في أشجار النخيل والحيوانات. في إنجاز المهام المسندة إليه باعتبار أن بعض أعيان الشاطئ أخبروا رولفس بتذمرهم منه لأنه مكلف بجمع الضرائب على نخيلهم، ينظر:رولفس ، ص249-ص 264. وكذلك حملاته باتجاه غات جعلت القنصل الإنجليزي قرو ينصح وزارة الخارجية الإنجليزية بضرورة إزاحة حسن باشا من حكم Growe فزان لإعادة الطمأنينة والأمن العام لأهالي الصحراء وإبعاد شبح الخوف عنهم خلال خمسينات القرن19م للمزيد ينظر :

Boahen, A.Adu, ***Britain,The Sahara and Western Sudan 1788-1861,*** Oxford ,Clarendon Press , 1964 , P171.

[40] - يوجد خرم في الوثيقة للمزيد ينظر الوثيقة في الملحق رقم (3) .

[41] - بيورلدينا أي أمرنا - أمر من الوالي إلى القائمقام .

[42] - المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5781، بعنوان بيورلدي من ديوان إيالة طرابلس الغرب إلى مدير قضاء القطرون، تخص الضرائب على النخيل، بتاريخ 5 ربيع الثاني1281هـ/ الموافق مطلع عام 1864م.

[43] - رولفس ، مصدر سابق ، ص 249 .

[44] - ناختيجال ، جوستاف ، **الصحراء وبلاد السودان** ،المجلد 1، مصدر سابق ، ص 322.

[45] -Great Britain, British Parliamentary Papers ,Public Record office Diplomatic and consular Reports .'Report for the year 1897 on the trade and commerce of Tripoli' , vol. 99 , Report no 2125(1897- 1898) ,pp8-9 . البربار، عقيل محمد، الأوراق البرلمانية : دراسة في أهمية الوثائق الإنجليزية في دراسة تاريخ ليبيا الحديث ، **المجلة التاريخية المغاربية (للعهد الحديث والمعاصر)**، السنة السابعة والعشرون، العددان 97-98 ، ماي / أيار 2000(تونس) ، ص 244. الخفيفي،جبريل محمد ، **النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912م**، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2000م ، ص51.

[46]- -Cachia , Anthony .J **, *Libya Under The Second Ottoman Occupation (1835-1911)*** , Tripoli, Dar Al Farjani , Second Edition ,1975, P73.

[47] - رولفس ، مصدر سابق ، ص 283-268.

[48] - المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5792، بعنوان التقديرات الضريبية لمحصول النخيل في لواء فزان ومنها القطرون ، تخص الضرائب على النخيل، 1281هـ/ 1864-1865م .

[49] - ملفات الضرائب، متصرفية فزان سجل مالي خاص بضرائب أهل الشاطئ وتقسيمها على القبائل والعائلات بالاسم – معتمد ومختوم من القائمقام وأعضاء مجلس إدارة القضاء في 15 صفر 1287هـ / 10 مايو 1870م . نقلا عن السوري، صلاح حسن، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني ...، مرجع سابق، ص 236.

[50] - ملفات الضرائب ، متصرفية فزان سجل مالي خاص بضرائب أهل الشاطئ وتقسيمها على القبائل والعائلات بالاسم – معتمد ومختوم من القائمقام وأعضاء مجلس إدارة القضاء في 15 صفر 1287هـ / 10 مايو 1870م نقلا عن السوري،صلاح حسن ، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني ...، مرجع سابق ، ص 234 .

[51] - المرجع نفسه ،ص 235– 236.

[52] - ناختيجال ، جوستاف ، **الصحراء وبلاد السودان** ،المجلد 1، مصدر سابق ، ص 322.

[53] رولفس ، ص 252- ص 268 .

الأجواد، فضل ابراهيم ، **براك القديمة دراسة إقليمية** ، مرجع سابق ، ص [119] ص102-103 .

-المهدوي، محمد المبروك ، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية [120] المجتمعات الصحراوية ، مرجع سابق ، ص 56.

- محمد، **ذاكرة قرية** ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 59 .[121]

[122] - **المطمور : هو المكان الطبيعي الأول لتخزين التمور** في غالبية أقضية فزان وهو عبارة عن حفرة تحت الارض في مكان جاف بعيد عن الماء أو الندى أو الرطوبة ، ويوضع بداخله التمر المقطوف قبل اكتمال نضجه والمجفف جيدا في الشمس، ويمكن لهذا التمر أن يبقى لسنوات دون أن يتغير طعمه أو لونه كما في أقضية الشاطئ وسبها ومرزق...ألخ . **والمكان الثاني لحفظ التمور وتخزينها بأن يجعلونه أكواما على أسطح البيوت في** بعض الأقضية التي يندر فيها سقوط الأمطار كحالة قضاء القطرون مثلاً . أما المكان الثالث فيختص بتخزين الرطب من الأنواع الجيدة بنواه أو بدونه في جلود الماعز التي أزيل شعرها وخيطت بعناية مع بعضها . للمزيد ينظر رولفس ، ص 308. ناختيجال ، المجلد1، ص 241-242. السود، على فرج، **وقفة مع القديم** ، ج1، ص51

- المرا : المرأة .[123]

- وقع .[124]

- محمد، **ذاكرة قرية** ، ج1 ، مرجع سابق ،ص 139. نفسه ، ج2 ، ص [125] 19 .

- ناختيجال ، المجلد 1، ص 240.[126]

- محمد، **ذاكرة قرية** ، ج 2 ، مرجع سابق ، ص 184 .[127]

- يُؤْذَى المقصود بها يُرْمَى.[128]

- برجمٍ المقصود بحجر أو طوب .[129]

- شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،القوقل ..... محمد ،محمد سعيد ، [130] **ذاكرة قرية** ، ج2 ، ص 184.

[131] - يقصد بالمرزم : نوّة المرزم أي أخر فترات أو نوّات درجة الحرارة المرتفعة في أواخر أغسطس من كل عام والموصوفة عموماً بالانخفاض عما سبقها من النوّات السابقة لها المرتفعة الحرارة خلال فصل الصيف وبقدومها يكون التمر قد نضج وكثر في نخيله للمزيد ينظر : محمد ، محمد سعيد ، **ذاكر قرية** ، ج2 ، ص 173-174 .

- محمد ، محمد سعيد ، **ذاكرة قرية** ، ج2 ، ص 173- 174 .[132]

- السود، على فرج، **وقفة مع القديم** ، ج1، مرجع سابق ، ص52.[133]

- للمزيد ينظر ريتشاردسون ، ص 498 -499 . رولفس ، ص ص 272-[134] 273. ناختيجال ، المجلد 1 ، ص 243.

- محمد ، محمد سعيد ، **ذاكرة قرية** ، ج2، ص ص 55- ص 58.[135]

قائمة المصادروالمراجع المستخدمة في البحث :-

أولاً القرآن الكريم.

ثانياً - الوثائق غيرالمنشورة :-

1- عبدالحفيظ السنوسي الغزالي، سوكنة، وثيقة غير مصنفة بخصوص شراء تمور الميري في أقضية فزان سنة 1274هـ لصالح المشتري محمد السنوسي الغزالي المؤرخة في 12 صفر 1275هـ/ سبتمبر 1858م.

2- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5773 بعنوان مضبطة توزيع الضرائب في فزان، بتاريخ 18 صفر 1273هـ/ اكتوبر 1856م.

3- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5810، بعنوان والرسوم الضرائب المتعلقة بأشجار النخيل والحيوانات في قضاء الشرقية في لواء فزان، 1280هـ/1863-1864م.

4- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5781، بعنوان بيورلدي من ديوان إيالة طرابلس الغرب إلى قائمقام فزان ومدير قضاء القطرون، تخص

- التحيتيل : قوة الارادة والتفاني في العمل. محمد ، محمد سعيد، **ذاكرة قرية**، ج1، مرجع سابق، ص 153.[87]

- المرجع نفسه، ج2، ص 163.[88]

- ناختيجال، المجلد 1، ص ص 171- 172 -ص 197. رولفس ، ص ص [89] 304-305-308 .

- رولفس، ص ص 272-273 . ناختيجال ، المجلد 1، ص 240.[90]

-المهدوي، محمد المبروك ، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات [91] الصحراوية، الصناعات الصغرى والتقليدية ، أعمال ندوة نظمتها اللجنة الشعبية للتكوين والتدريب المهني بمرزق والمركز العربي لأبحاث الصحراء تنمية المجتمعات الصحراوية مرزق 14 أغسطس 1989م ، مرزق، منشورات المركز العربي لأبحاث الصحراء تنمية المجتمعات الصحراوية ، ط1 ، 1992م ص 56.

- للمزيد ينظر : الأجواد، فضل ابراهيم ، **براك القديمة دراسة إقليمية**، مرجع [92] سابق ، ص ص 102-103 . المهدوي، محمد المبروك ، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، الصناعات الصغرى والتقليدية، مرجع سابق، ص 56.

السود، على فرج، **وقفة مع القديم** ، ج1، دار المراجع العلمية، القاهرة، [93] ط1 2016مـ، ص64-65.

- أبوقيلة، علي بلقاسم، **عمارة مدينة مرزق القديمة الصحراوية**، سلسلة [94] الدراسات الصحراوية، طرابلس، مطابع الثورة العربية، ط1 ، 1990م ، ص 16 ص 14، ص ص 21-22.

- الجريده : سعفة طويلة من سعف النخيل. وكُنت بها على ان مليح النسب [95] يجب عدم تركه ولو لم يملك شيئاً.

- محمد ، محمد سعيد ، **ذاكرة قرية** ، ج1، مرجع سابق ، ص 125.[96]

- ونجي المقصود الدعاء الله : اللهم احفظ حميدة وعليّه.[97]

-الياجا – وإذا أتى العدو.[98]

- بيصاييه : يريد مشاجرته ومصارعته.[99]

- يكيده : يهزمه وينتصر عليه.[100]

- محمد ، محمد سعيد ، **ذاكرة قرية**، ج1، مرجع سابق، ص 133.[101]

- جبى هلي : أي قرب أهلي في ديارهم.[102]

- جرد مقرون بايد : الجرد معروف كلحاف خارجي لأهالي فزان وولاية [103] طرابلس الغرب ومتصرفية برقة للنساء والرجال.

- القفة عبارة سلة مختلفة الحجم مصنوعة من سعف النخيل سبقت الإشارة [104] إليها . ومبينة صورتها في الملحق رقم (14).

- القشر: ثوب نسائي(فستان) فضفاض واسع له أكمام واسعة ومزخرف [105] بالألوان

- الحدايد : أساور من فضة معروفة تلبسها المرأة في يديها .[106]

- محمد ، محمد سعيد، **ذاكرة قرية**، ج1 - مرجع سابق ، ص 110[107]

- ناختيجال،مجلد1، ص 240 –ص 242.أبوقيلة،علي،**عمارة مدينة** [108] **مرزق القديمة الصحراوية**،مرجع سابق ، ص16- ص14.

- ناختيجال ، مجلد 1 ، ص 241 . أبوقيلة، علي ، **عمارة مدينة مرزق** [109] **القديمة الصحراوية** ، ص 16 ص 14 .

- السود، على فرج، **وقفة مع القديم** ، ج1، مرجع سابق ، ص ص64-65. [110] المهدوي، محمد المبروك ، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، الصناعات الصغرى والتقليدية ، مرجع سابق ، ص 56.

أبوقيلة، علي بلقاسم ، **عمارة مدينة مرزق القديمة الصحراوية** ، مرجع [111] سابق ، ص 16 ص 14 .

- رولفس ، -ص ص 272- 273- ص 294. ناختيجال ،مجلد1،ص [112] 241- ص ص171-173.

.Beurmann. Moritz Von,**Voyages et explorations 1860-1863 ,op.cit**, p 90- p 164.

[113] - بلغت قيمة ضريبة اللاقبي إلى 120 قرشاً في 8 ربيع الثاني عام 1319هـ(1901م). ينظر: أدهم عبدالسلام ،أحمد صدقي الدجاني،**وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية 1881-1911**، بيروت ، منشورات جامعة بنغازي ، 1974م،ص ص 165-166. ***Libya Under The Second Ottoman Occupation (1835-1911)*** -Cachia ,Anthony ,op.cit , P76.

- حلق جمَّار : يقصد الجمّار وهو لب أو قلب النخلة المتحدث عنه سابقاً.[114]

- امفنكر : أي أزيح عنه الكرناف والجريد والليف.[115]

- ليفه: يقصد الليف وهو قشر النخيل الذي يجاور السعف وقد سبق أن [116] تحدثنا عن الليف.

- ذاكلة : أي ذاكلة.[117]

- محمد، **ذاكرة قرية** ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 25 .[118]

18- الخفيفي،جبريل محمد، **النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب1835-1912م**، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2000م .

19- الدناصوري، جمال الدين، **جغرافية فزان دراسة في الجغرافيا المنهجية والإقليمية**، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967م .

20- السود، على فرج، **وقفة مع القديم** ، ج1، القاهرة ، دار المراجع العلمية، ط1، 2016م .

21- كورو، فرانشيسكو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، ت: خليفة محمد التليسي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر، ط2 ، 1984م .

22- محمد ، محمد سعيد ، **ذاكرة قرية**، ج1، سبها، المركز الوطني للمأثورات، ط1، 1998م .

23- ..... ، **ذاكرة قرية**، ج2، سبها، المركز الوطني للمأثورات الشعبية، ط1، 2001م .

24- Boahen, A.Adu , ***Britain, The Sahara and Western Sudan 1788-1861***,Oxford, Clarendon Press , 1964.

25- Cachia, Anthony.J ,***Libya Under The Second Ottoman Occupation (1835-1911)***,Tripoli , Dar Al Farjani , Second Edition ,1975.

26- -,Quademi di "Studi senesi"Raccolti,-**1921 1842**Soave ,Paolo, **FEZZAN: IL DESERTO CONTESO**

27- PAOLO NARDI 94, Milano, Dott. A. Giuffrè editore , 2001.

خامساً- الدوريات والندوات

28- السوري، صلاح حسن، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني –مشاكل الضغط والتوتر، **المجلة التاريخية المغربية(للعهد الحديث والمعاصر)**، السنة 12، العدد 37-38(تونس)، جوان 1985م.

29- المهدوي، محمد المبروك، الصناعات الصغرى وأثرها في تنمية المجتمعات الصحراوية، الصناعات الصغرى والتقليدية، أعمال ندوة نظمتها اللجنة الشعبية للتكوين والتدريب المهني بمرزق والمركز العربي لأبحاث الصحراء تنمية المجتمعات الصحراوية مرزق 14 أغسطس 1989م، مرزق ،منشورات المركز العربي لأبحاث الصحراء تنمية المجتمعات الصحراوية ، ط1، 1992م.

30- عقيل محمد، الأوراق البرلمانية: دراسة في أهمية الوثائق الإنجليزية في دراسة تاريخ ليبيا الحديث، **المجلة التاريخية المغاربية(للعهد الحديث والمعاصر)**، السنة السابعة والعشرون ، العددان97-98، (تونس) ماي/أيار 2000م.

ملاحق الوثائق والصور والخرائط :-

الوثيقة رقم(1) .

الضرائب على النخيل، بتاريخ 5 ربيع الثاني 1281هـ/الموافق مطلع سبتمبر عام 1864م.

5- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ملف فزان، الوثيقة رقم 5792، بعنوان التقديرات الضريبية لمحصول النخيل في لواء فزان ومنها القطرون، تخص الضرائب على النخيل، 1281هـ/ 1864-1865م.

ثالثاً- الوثائق المنشورة:-

6- أدهم عبدالسلام، أحمد صدقي الدجاني، **وثائق تاريخ ليبيا الحديث الوثائق العثمانية 1881-1911**،بيروت، منشورات جامعة بنغازي، 1974م .

7- نشنش،محمد أبوصلاح، **سبها-برقن وثائق وأسماء**، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ط1، 2009م.

رابعاً- المصادر العربية الأجنبية :-

8- جامي، عبدالقادر، **من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**، ت:محمد الأسطى ، طرابلس، دار المصراتي، ط1، 1974م .

9- رولفس، غيرها رد، **رحلة عبر أفريقيا،مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا 1865-1867**، د . ت : عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، ط 1، 1996م.

10- ريتشاردسون، جيمس، **ترحال في الصحراء**، ترجمة: الهادي أبو لقمة ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ،1993م

11- السجستاني الأزدي، الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الاشعث بن اسحاق، **سُنن أبي داوُد**، ج4، شرح وتحقيق : عبدالقادر بالخير وسيد محمد سيد وسيد ابراهيم، القاهرة، دار الحديث، 1999م.

12- العسقلاني،الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المجلد الرابع ، دار المنار، ط1، 1999م .

13- ناختيجال، جوستاف، **الصحراء وبلاد السودان**، المجلد 1، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،2007م .

14- Beurmann. Moritz Von, **Voyages et explorations 1860-1863 – Nubie- Soudan Liby- Fezzan- Lac Tchad-Bornou**, France, St-Illide, 1973.

رابعاً – المراجع العربية والأجنبية:-

15- أبوقيلة، علي بلقاسم، **عمارة مدينة مرزق القديمة الصحراوية**، سلسلة الدراسات الصحراوية، طرابلس، مطابع الثورة العربية، ط1، 1990م .

16- الأبيض، رجب نصير، **مرزق وتجارة القوافل في القرن التاسع عشر**، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1998م.

17- الأجواد، فضل ابراهيم، **براك القديمة دراسة إقليمية**، سلسلة الدراسات الصحراوية، سبها، مطابع الجماهيرية ط1 ،1985م.

الوثيقة رقم (2)

الوثيقة رقم(3)

الوثيقة(4)

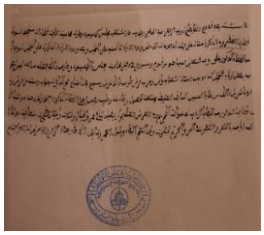

الوثيقة(5)

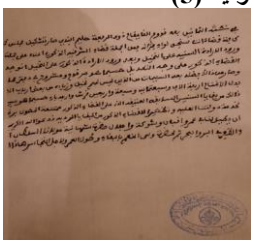

الوثيقة(6)

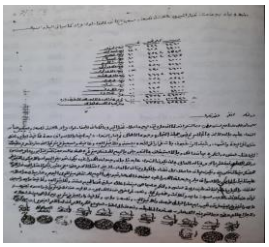

الصورة(1)جذع النخلة بسعفها

الصورة(2)جريد النخل المسيج.

الصورة (3)عرجون البلح

الصورة (4)التمر ناضجا.

صورة(5)سقف البيت.

الصورة(6)جذع النخلة أعمدة البيت.

الصورة (7) الجمَّار

الصورة رقم(8)عصير اللاقبي

الصورة(9) كرناف النخل.

الصورتان(13)و(14) البوشية والمراوح والقفاف والعكاكيز والأطباق

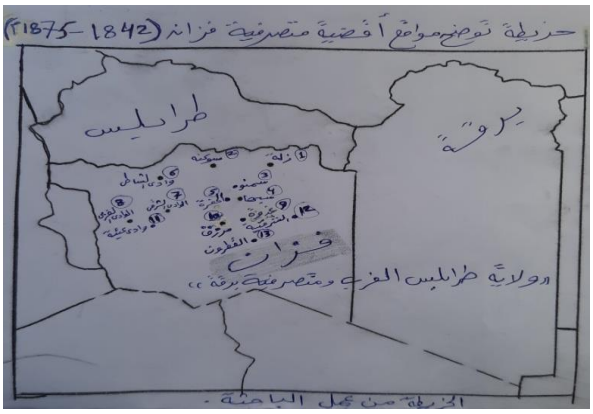

(10)ليف النخل.

الصورة(11)المكانس التنظيف

الصورة(12)الرحى.